مكانة المغرب العربى

فى السياسة الخارجية الفرنسية



الأستاذ
أمين البــــار

الأستاذ
منير بسكــــرى



مكانة المغرب العربي

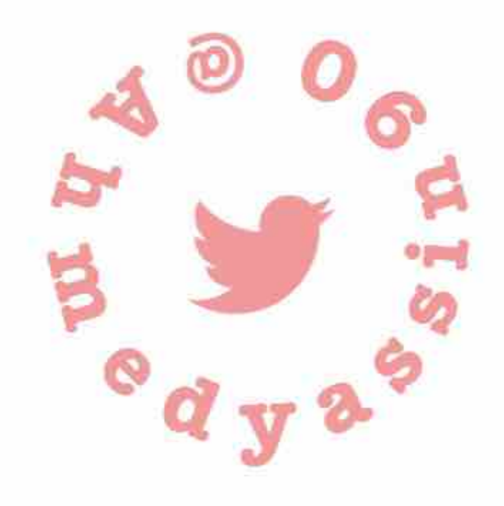
في السياسة الخارجية الفرنسية

الأستاذ
أميـن البـــار

الأستاذ
منير بسكـــري

الطبعة الأولى
2014م

الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
محمول: 0020103738822 الإسكندرية


@Ahmedyassin90

مقدمة

كانت القارة الأفريقية محلاً للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى لعهود طويلة، وبالأخص الشمال الإفريقي، وفي دراستنا هذه سوف نخص بالتمحيص نوع جديد من التفاعلات الدولية في منطقة جغرافية أو إقليم أقل ما يميزه كونه يتميز بالقرب الجغرافي بين أطراف هذا التفاعل.

إن الحديث عن تفاعلات في منطقة جغرافية تضم ضفتي البحر الأبيض المتوسط، يعني وجود جملة محددات تميز هذه العلاقة كالقرب الجغرافي، ووحدة التاريخ (الاستعمار، مستعمر واحد) إضافة إلى التشابكات الاجتماعية والثقافية من جهة ومن جهة أخرى المنظور أو التصور الفرنسي لمنطقة المغرب العربي وفق السياسة الخارجية الفرنسية العالمية(شراكة تعاون اعتماد متبادل).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا المستوى الذي سنستعمله للتحليل وهو **المستوى الإقليمي**، الذي يساعدنا في فهم العلاقة ونتائجها بالدقة على غرار المستوى العالمي، وهذا لايعني نفي الأخير بل طبيعة العلاقة والتوجهات الجديدة في العلاقات الدولية تحتم علينا دراسة كل المستويات، إذن فلا يمكن الفصل بين سلوكات الفواعل وإستراتيجياتها التي تتبعها في السياسة الدولية، وبالتالي سنحاول تحديد الإطار العام الذي تدور فيه هذه العلاقة وهذه التفاعلات .

وينتمي موضوع الدراسة إلى العلاقات الدولية الذي يدخل ضمن دراسة السلوك الخارجي للدول، حيث أن لدراسة العلاقات الدولية يجب دراسة السياسات الخارجية للدول.

والموضوع الذي بين أيدينا يتناول دور فرنسا اتجاه المغرب العربي ولدراسة الدور الفرنسي في المنطقة المغاربية يجب الوقوف على تفسيرات كلية للسياسية الخارجية و تفسيرات جزئية للسياسة الخارجية، و معرفة تأثير أين منها على السياسة الخارجية.

أسباب اختيار الموضوع:

نظرا لحساسية الموضوع و صعوبة التحكم فيه نظريا وعلميا، وعليه تظهر ذاتية الباحث في رغبة منه لدراسة السلوك المغرب العربي و معرفة أو قات نشاطه و مواقفه الغامضة،(و من جهة دراسته في أصعب أوقاته"الأزمة الداخلية). إلي جانب ذلك دراسة السلوك الفرنسي ومعرفة الآليات المتحكمة فيه.

أما الموضوعية تتمثل في رغبة الباحث في إثراء المكتبة الجامعية بخصوص العلاقات الفرنسية المغاربية، الرغبة في معرفة عوامل تراجع و تقارب العلاقات بين دور فرنسا التقليدي إزاء منطقة المغرب العربي.

المقاربة المنهجية:

يجمع الباحثون في العلوم الاجتماعية على عدم وجود منهج علمي متكامل، وحسب طبيعة الموضوع الذي يفرض تداخل العديد

من المناهج بحيث تساعد على تسليط الضوء على جوانب الموضوع والإلمام به، وقد اعتمدنا مجموعة من المناهج:

- **المهج التاريخي** : ذلك لدراسة العلاقات الفرنسية المغاربية تاريخيا و تتبعها والاستفادة من التجارب السابقة .
- **المنهج التحليلي**: وذلك بتحليل الاتفاقيات (الحوار المغاربي المتوسطي ،مشروع من أجل المتوسط ساركوزي) ومعرفة الآثار المترتبة عنها و تحليل المتغيرات الداخلية و الدولية .
- **المنهج المقارن**: ذلك من خلال مقارنتنا للعلاقات يبن في فرنسا والمغرب العربي من خلال فترات مختلفة. إلى جانب مقارنة المساعدات الاقتصادية بين فرنسا و دول المغرب العربي دولة، دولة

ملخص الدراسات :

لمعالجة موضوع العلاقات الفرنسية المغاربية تم التطرق إلى المقدمة و ثلاثة فصول و الخاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول في إطاره النظري لتوضيح مصادر السياسية الخارجية حيث تناولنا في الفصل الأول في إطاره النظري لتوضيح مصادر السياسة الخارجية انطلاقا من تفسيرات النسقية الدولية و التفسيرات النسقية الداخلية وتأثيرها على السياسة الخارجية .إضافة إلى عوامل شخصية التي لها دور في رسم السياسة الخارجية ،باعتبار أن العوامل الداخلية حددت السلوك

الخارجي لدول المغرب العربي ذلك من خلال كيفية تفاعل الأنظمة المغاربة مع العالم الخارجي خصوصا فرنسا.

أهمية الموضوع :

إن منطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي والحيوي على الكرة الأرضية من خلال تواجدها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا، وبامتدادها للعالم العربي وبقربها من أوربا، قادرة بأن تكون منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات ومنفتحة على الجهات الأربعة للعالم.فدول هذه المنطقة المكونة من تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا تجمع بينها عوامل مادية ومعنوية، من خلال الروابط المشتركة والمعطيات المتشابهة في إطار الجغرافيا والجنس والتاريخ واللغة والدين، كفيلة بالمساهمة في وحدة شعوبها وتجانسها في إطار كتلة واحدة يمكن أن تؤدي إلى خلق التكامل لبناء اتحاد دولي يسوده الرخاء الاقتصادي والتوافق السياسي وحسن الجوار وتحقيق الأمن الاجتماعي والقضاء على مختلف الفوارق والمشاكل بشتى أنواعها في أفق الألفية الثالثة.

ويأتي اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي كونه موقعاً استراتيجياً متميزاً، إذ يعتبر متفرقاً للقاء الشمال وجسراً بين أوروبا وشمال إفريقيا، فهو منطقة ذات أهمية إستراتيجية في التوازنات الدولية، بحيث يشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي

والسياسي لبلدان المنطقة، فهو ذا بعد جيو استراتيجي بالنسبة للدول الإقليمية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

تمثل المصالح الاقتصادية أهمية خاصة في الواقع السياسي لكل الدول، مما دفعها خدمة لمصالحها والمحافظة عليها، إلى الاندماج ضمن تكتلات وتجمعات إقليمية جهوية، إذ من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدير سياستها الاقتصادية بمعزل عن سياسة التعاون مع الدول الأخرى خاصة المجاورة لتأمين تسويق منتجاتها وتبادلاتها التجارية والمحافظة على استقرارها وأمنها.

ولقد ساندت أوربا الموحدة وعلى رأسها فرنسا المشروع المغاربي من أجل احتكار السوق المغاربية، ومن ثم السوق الإفريقية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن هذه الأخيرة قد أبدت اهتمامها المتزايد بالمنطقة في إطار العولمة الاقتصادية والسيطرة الأحادية على مختلف مناطق العالم.

تعد فرنسا الشريك التجاري الأول مع دول المغرب العربي، كما يعتبر المتورد الرئيسي لمنتجاتها وخاصة البترول والغاز ومشتقاتها، ولذلك تم تطبيق نظام الأفضلية مع دول المغاربية عبر الاتفاقيات الأولى المبرمة بين الطرفين فرنسا دول المغرب العربي، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الأخيرة المسائل الإقليمية والتجارية والسياسية والأمنية والمسائل الثقافية من منطلق مصالح مستقبلية واعدة.

وقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة ضمن إستراتيجيتها المتمثلة في السعي للسيطرة ومراقبة كل ما يجري في العالم، ولذلك تمثل منطقة المغرب العربي بالنسبة لأمريكا بوابة المرور لقواتها إلى الشرق الأوسط، حيث الثروات البترولية، وهي أيضا منطقة رقابة على أوربا، وخط دفاعي، وعمق استراتيجي لدفاعات الحلف الأطلسي في آن واحد.

وقد خلق هذا الوضع تنافساً بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا استدعى إعادة النظر في خلفيات ومنطق الأولويات الذي يحكم العلاقات الفرنسية المغاربية.

ومن المنطلقات السالفة الذكر تمت معالجة هذا الموضوع من خلال إشكالية تضمنت التساؤلات التالية:

- هل الشراكة الفرنسية- المغاربية تهدف فعلاً إلى إقامة تعاون سياسي، اقتصادي أمني وفقاً لمبدأ المصالح المتوازنة بين الطرفين؟ أم هي شراكة يراد منها احتواء وإعادة إدماج المغرب العربي في المنظومة الفرنسية الجديدة ؟.
- هل تملك فرنسا سياسة واحدة اتجاه دول المغرب العربي؟ أم هناك سياسات معنية تبعا للظروف التاريخية؟ وفي المقابل هل لدول المغرب العربي سياسة موحدة اتجاه فرنسا؟
- ما هو سر اهتمام فرنسا بالمنطقة؟ وما هي مجالات اهتماماتها؟ وكيف يمكن لدول المغرب العربي الاستفادة من التنافس الأمريكي- الفرنسي على المنطقة؟ وما هي البدائل لذلك؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم اختيار الفرضيات التالية:

- إن مصالح فرنسا في المغرب العربي تقتضي منها رسم استراتيجيات وانتهاج سياسة مع أمريكا تسعى بدورها إلى اكتساب نفوذ سياسي واقتصاد في المغرب العربي.
- إن إستراتيجية فرنسا تقوم على فرضية مبدأ التعاون الحر والمستقل بين مجموعتين تنتميان إلى منظومتين حضاريتين مختلفتين، وأن هذا التعاون يعزز من عملية التكامل والأمن الجماعي، ويدعم مبدأ حوار الحضارات.
- أما الفرضية الأخيرة فتقوم على أن إستراتيجية فرنسا تهدف إلى محاولة احتواء وإدماج المغرب العربي في المنظومة الأوربية الفرنسية بحيث تمثل فرنسا الرأي ويمثل العربي في المنظومة الأوربية الفرنسية بحيث تمثل فرنسا الرأي ويمثل المغرب العربي أحد أطرافه في الجنوب.

وعليه تركز الدراسة على القضايا التالية:

- دراسة التفاعلات الفرنسية – المغاربية في جميع أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والإستراتيجية.
- تحديد مصالح كل طرف لدى الطرف الآخر وبالتالي تحديد القضايا والموضوعات التي تتقاطع فيها هذه المصالح، وتلك التي تتناقض إلى المستوى الذي يؤثر على مسار تطور العلاقات الفرنسية المغاربية.

- إبراز البعد الاستراتيجي لفرنسا في منطقة المغرب العربي هل هي إستراتيجية تقوم فعلاً على الشراكة بكل ما تتضمنه من تعاون واستقلالية وتنمية؟ أم هي إستراتيجية تهدف إلى احتواء وإدماج وتكييف المغرب العربي وفقا لمصالح فرنسا.

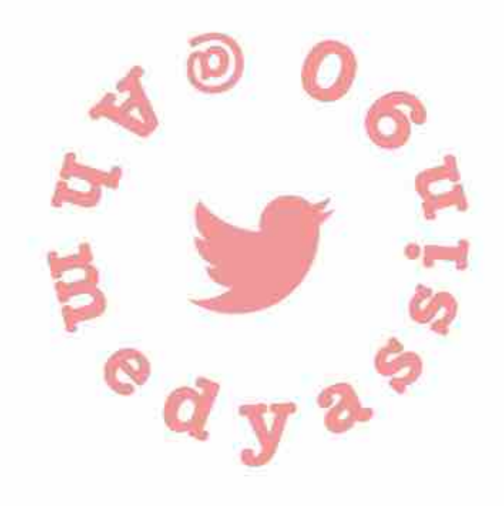
- وعليه تناولت الدراسة ثلاث محاور حيث تناول المحورالاول : المنطلقات الفكرية التي تشكل الإطار النظري للدراسة عبر مفهوم السياسة الخارجية وعلاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم ومحددات السياسة الخارجية الفرنسية في المغرب العربي.

أما المحور الثاني فقد تعرضنا فيه إلى مكانة وأهمية المغرب العربي في السياسات الفرنسية الأوربية والأمريكية عبر إبراز الموقع الجغرافي الاستراتيجي وكذلك ما تزامن به المنطقة المغاربية من ثروات مادية وبشرية، يمكن أن تؤثر في التوازنات الدولية، خاصة على أثر تعاملاتها مع الاتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وخاصة فرنسا.

أما المحور الثالث فقد تمت معالجة أهداف وأبعاد وسياسات فرنسا اتجاه المغرب العربي وفق اتفاقية "ماستريخت" ومسار برشلونة نظراً لتواجد سياسات معينة ومتعاقبة حكمت العلاقة بين فرنسا والدول المغاربية.



الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة


@Ahmedyassin90

المبحث الأول
الإطار لمفاهيمي للدراسة

المطلب الأول
مفهوم السياسة الخارجية

باعتبار أن السياسة الخارجية تتميز بالتدخل و التعقيد، ذلك راجع حسب انتمائها إلى بيانات مختلفة، نفسية، وطنية، دولية، بالتالي يبقى المفهوم مرتبط **بالبيئة** التي وجد فيها و في اختلاف رؤى التخصصين في دراسة السلوك الخارجي الإضافة إلى ارتباط السياسة الخارجية بمقترب معين.

هناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها كل السلوكيات السياسية الهادفة و الناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية[1]، (صورة مقصودة وهادفة)، فالسلوك الخارجي لأية دولة هو عبارة عن الفعل العملي الذي تقوم به الدولة بصورة مقصودة وهادفة للتغبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية .

ويعرف "Léonard Larry""ليونارد لري"(1953) السياسة الخارجية من خلال و صف السياسة الخارجية الأمريكية فيقول السياسة الخارجية للأمة في أي وقت هي مجموع الأفعال المتخذة من

---

1 - زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**، طرابلس دار الدود2002، ص13

قبل الولايات المتحدة الأمريكية، في علاقاتها الخارجية ...والسياسية الخارجية تتضمن على أن تفعل الأمة في العالم، لماذا تتفق على فعله أو تطمح 'إليه [1]

بالتالي فالسياسة الخارجية هي عبارة عن مخططات الوحدة الدولية تتبعها عن المدى القريب أو البعيد في علاقتها مع الفواعل الأخرى وفقا لطموحاتها و مصالحته المشتركة و في الظروف الدولية القائمة.

يعرف "محمد السيد سليم ":"السياسة الخارجية برنامج العمل الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البرامج من أجل تحقيق أهداف محددة قي القانون الدولي". [2]

بصفة عامة تعرف السياسة الخارجية على أنها "أداة تحاول بها الدولة تشكيل محيطها السياسي الخارجي ". [3]

فالسياسة الخارجية تشكل المادة الأولية ذات الامتياز في العلاقات الدولية ، وهدفها هو دراسة التفاعلات الخارجية كما تؤخذ بعين الاعتبار النشاطات التي يقوم بهاالدول تجاه الفواعل

1- عامر مصباح ، **معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية** ، الجزائر المكتبة الجزائرية بودود 2005ص105

2- حسين بوقارة ، **محاضرة السياسة الخارجية المقارنة** ألقيت على طلبة العلوم السياسية أولى ماجستير ، جامعة محمد خيضر- بسكرة 2007/2008.

Dario.Battistiilla.Théores des ralations internationales Pressesde science pohitique.2003.p3033

الدولية الأخرى و غير الدولية الأخرى في المسرح الدولي ،هذا ما يفسر المكانة التي تحتلها مجال التحليل للسياسة الخارجية .

تعريف"جون إفنتس" ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود الأفعال ،و تفاعل الدول و الفواعل"(1)

إن ما يعكس تحقيق ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها و العلاقات في ما بينها. و بالتالي السياسة الخارجية تعبر عن البيئة النفسية لصانع القرار و مدخلات النظام، والظروف الدولية.و بالتالي يكون التعرف الإجرائي للسياسة الخارجية على أنها توجهات دولة اتجاه المحيط الخارجي لتحقيق أهدافها و كذا الآليات و الوسائل التي تعتمدها .

المطلب الثاني

علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم

هناك مفاهيم لها صلة بالسياسة الخارجية كالسياسة الداخلية والدبلوماسية و مفهوم السياسة الدولية و بالتالي يجب توضيح كل مفهوم على حدا.

- **مفهوم السياسة الداخلية**: تتمثل في نظام الدولة الدستورية و طبيعة الحكم ودور جماعات الضغط والرأي العام الداخلي، و التنظيمات الحكومية وغيره من التغيرات التي تأثر في

1- حسين بوقارة ، مرجع سابق

السياسة الخارجية.- **مفهوم الدبلوماسية:** تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات تنفيذا لسياسة الخارجية ،فالدبلوماسية توفر الوسائل اللازمة لتنفيذ السياسة الخارجية و تحقيق أهدافها ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها عملية تمثيل و تفاوض التي تجرى بين الدول في غمار إدارتها ،وعليه عملها يتطلع خارج الحدود.[1]

- **مفهوم السياسة الدولية:** يشير هذا المفهوم إلى الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول و منها المؤسسات والعمليات الدولية التي تمارس عن طريقها مثل هده العلاقات التعاونية أو التنافسية أو المتصارعة [2]، وبصفة عامة السياسة الدولية هي عبارة تفاعل مجموعة السياسة الخارجية للوحدات السياسية .

- **مفهوم العلاقات الدولية :** مفهوم ينحرف إلى مجموعة تفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر ' أي أن العلاقات الدولية تتضح من في محصلاتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية الوحدات السياسية[3]، أي أن العلاقات الدولية تعتبر نتيجة للسياسات الخارجية ، ذلك أن العلاقات هي مجال تطبيق السياسات الخارجية للوحدات. السياسية ، إذن للوجود للعلاقات الدولية دون سياسة خارجية ، إذ تعتبر هذه الأخيرة أداة إدارة العلاقات الدولية .

---

1 - زايد عبيد الله مصباح الدبلوماسية ، بيروت، دار الجيل 1999' ص32

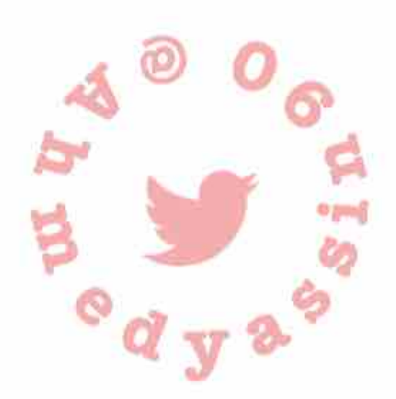
2 - عامر مصباح ،مرجع سابق ،ص106

3 - زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق ص33

- **مفهوم الإستراتجية** : من مفهومها العام هي فعالية شمولية من التفكير النظري الذي يتوخى بلوغ هدف محدد أو غاية ما و هذا التفكير يتطور في مساره لأجل هذه الغاية.

يعرفها "J.Salvan" "مجموعة المناهج والوسائل لأجل أهداف مضبوطة من منظور التصور السياسي.

يعرفها (Jauch an Gleuck) 1988، بكونها : خطة موحدة و شاملة و متكاملة تربط المنافع الإستراتجية للمؤسسة بالتحديات البيئية، والتي تبنى لتأكيد تحقيقا لأهداف الأساسية للمؤسسة من خلال التنفيذ المناسب من قبل المؤسسة [1] .



1- علاء ابوعامر، **العلاقات الدولية (الظاهرة العلم الدبلوماسية والإستراتجية)**، عمان ،دار الشروق للنشر و التوزيع ، 204، ص83

المبحث الثاني
التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية

المطلب الأول
العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

بالرجوع إلى كون السياسة الخارجية هي نتائج تفاعل العوامل النفسية و الداخلية و الخارجية و بالتالي الاعتماد على كافة هذه العوامل للوصول إلى مفهوم تحليلي قادر على تفسير السياسة الخارجية.

التفسيرات الجزئية:

العوامل الشخصية:

بحث أنها ترتكز على شخصية صانع القرار و بيئته وميلوه العقائدي ودوره في صناعة السياسة الخارجية ، فالبيئة النفسية تشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار و تصوراتها ، ومعتقداتها و قيمها وخبراتهم وأرائهم السابقة و دوافعهم و خلفياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية و هم يتخذون القرارات [1]، فصناع القرار يدركون الواقع كما يرونه و تعي التصور إدراك الأفراد لمختلف المواقف حسب إيديولوجيتهما و قيمهم التي يرونها صحيحة .

---

1 - محمد شابي المنهج في التحليل السياسي ،المفاهيم المناهج الإقترابات ،الأدوات، الجزائر ، 1997، ص45

إضافة إلى شخصية صانع القرار قد تكون عدوانية، مسالمة، فهناك بعض الشخصيات لديها ميول للعدوانية أكثر من غيرهم بحيث أن القادة العدوانيين يتسمون بحاجة أكبر إلى القوة وميوله تسلطي.[1]

كما تلعب الشخصية الكاريزمية دور هام في صنع السياسة الخارجية و ذلك لامتيازه بثقة جماهيرية واسعة إضافة إلى ميل صانع القرار لتشكيل المعلومات الجديدة ووضعها في إطار نسقه العقدي مما يؤدي إلى تكوين معتقدات متطرفة وصعبة التغيير[2]، كما يشكل كل من الدوافع و الإدراك عاملان مؤثران في خيارات السياسة الخارجية، فالدوافع المتعلقة بصانع القرار ليست سهلة التعرف، ذلك راجع لصعوبة الحصول على معلومات نفسية عن القادة، ذلك إن معظم الزعماء السياسيين يتصرفون طبقا لعقلية الزمن الذي يعيشون فيه.[3]

ويرى" سنا يدر " أن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل كما أنها ليست السبب الوحيد فالدوافع متعددة و مختلفة و قد تكون متناقضة، كم أن هذه الدوافع لا تكون منفصلة عن الواقع الخارج

1- لويد جنس، **تفسير السياسة الخارجية** ، (ترجمة محمد السيد سليم)، المملكة العربية السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ص45

2- نفس المرجع ، ص46

3 جيمس دورتي ، بيروت بالستغراف ، **النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية** ، (ترجمة وليد عبد الحي)، بيروت ، كاظمة النشر والترجمة و التوزيع 1985، ص318

التفسيرات الكلية:

1-العوامل الداخلية:

تتمثل في مختلف البنيات الحكومية و التجمعات الخاصة كالأحزاب السياسية ،المتجمع المدني، للرأي العام ،كلها عوامل مؤسسة للسياسة الداخلية ، إضافة إلى النظام السياسي وما له ن تأثير على السلوك الخارجي ،ذلك أن الضغوطات الداخلية تؤدي بالدول القيام بسلوكيات و تبني خيارات و دوافع نحو النسق الدولي، ولكن السؤال كيف تؤثر السياسة الداخلية في السياسة الخارجية؟

تجيب النظرية الكلاسيكية عن هذا التساؤل بافتراض بالخصوصية الجذرية للسياسة الخارجية، يقول "ميكيافلي " أن الوسائل الداخلية سوف تعالج عندما تعالج المسائل الخارجية " .

رغم ذلك فإننا نقر بأن السياسة الخارجية ،لايمكن فصلاها عن السياسة الداخلية، ذلك أن السياسة الداخلية هي موجهة للسياسة الخارجية، ذلك أن الدولة تتجه إلى المحيط الخارجي تعبيرا عن مصالح معينة و استجابا لظروف داخلية ، فتلجأ بعض الدول إلى تبرير سلوكات خارجية عامة بالرجوع مجموعة القيم أو المبادئ السياسية التي تشكل عقيدة النظام في الدولة[1].

1- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي 1985، ص159

ذلك يهدف إلى إضفاء الشرعية داخل الدولة أو خارجها ، وبالتالي فالنظر للسياسة الخارجية من منظور الخبرات التاريخية والتقاليد الإيديولوجية.

أن تأثير السياسة الداخلية أثر كبيرا على السياسة الخارجية ، انطلاقا من عدم وجود استقرار النظام السياسي، والتدهور الاقتصادي يؤديان إلى تراجع فعالية السياسة الخارجية، أي تعبر عن سياسة خارجية غبر نشطة .

2- العوامل الخارجية:

بحيث تهدف إلى تفسير مخرجان التفاعل الدولي أي التفاعل بين الدول و ناتج التفاعل بحيث أن" ماكليلاند"يركز على التفاعل بين الدول بدل التركيز على التفاعل بين الدول و أنظمتها الفرعية .[1]

انطلاق من أن البيئة الدولية تؤثر على السياسة الخارجية بغض النظر عن طبيعة البيئة الداخلية ، ومن فسلوك الدولة هو ماتمليه البيئة الدولية و الترتيب في ميزان القوى الدولي و هو ميكانيزم هام للمحافظة على الوضع القائم .

وبالتالي فإن لم تكن هناك مداخلات خارجية فلن تكون هناك حاجة إلى سياسة خارجية[2] ، ومنه نستنتج أن النسق الدولي هو المحدد الأساسي للسلوك الخارجي ذلك أن النظام الدولي يجبر

1 - جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، مرجع سابق ، ص119

2 - لويس جنس ، مرجع سابق، ص308

الفواعل على تبني سلوكيات معينة فحسب" **Waltz**" فوضوية النظام الدولي تنتهي بتشكيل الأنظمة الداخلية ،و الفوضى حسبه ناتجة عن سعي الدول لتحقيق نفس الهدف و هو الأمن و باعتماد كل دولة على نفسها أي مبدأ المساعدة الذاتية "***Self help***"، ذلك ناتج لغياب سلطة عليا تحتكر سلطة الإكراه ، بحيث يرى" **فردريك شومان** " إن النظام الغربي يتكون من مجموعة من الدول ذات السيادة أو الكيانات السياسية المستقلة التي لا تعترف وتسعى لتحقيق مصالحها الذاتية بالحرب أو المساومة ،استنادا إلى حفاظ الدولة على ذاتها هو الهدف النهائي .[1]

خصائص النسق الدولي :

1 -فوضوية النظام الدولي:

يرى "Waltz" بأن الفوضوي في النظام الدولي تنتهي بتشكيل الأنظمة الداخلية للوحدات السياسية، وسعي الفواعل 'إلى تحقيق نفس الهدف و هو الأمن، بحيث أنه في بيئة فوضوية الهدف الأول هو تحقيق الأمن.[2]

والآن الأمن هو الهدف القاعدي قبل متابعة الأهداف الأخرى.[3] و بالتالي تعتمد كل دولة على نفسها حسب مبدأ المساعدة الذاتية.Self.Help

1 - جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ،مرجع سابق ،ص67

2- Darios. Battistilla.op.cit.p127.

3- Idem

تلجأ الدول حسب "Waltz" إلى حفظ البقاء Survival يقد شتر حايبين تكييف البيئة الفوضوية مع قدرات الدولة لتضع بقائها في المقام الأول .و بالتالي تحقيق القوة المنفعة و الهدوء[1]

2-الدولة كفاعل وحيد وعقلاني :

تنطلق الواقعية من افتراض أن الدولة فاعل أساسي ووحيد في العلاقات الدولية ،بأن الدولة عندما تلجأ إلى العالم الخارجي بصفتها وحد مقلقة ، أي استبعاد التفاعلات الداخلية الفرعية بحيث يقول هيغل :"الدولة تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة و الآن الإرادة المستقلة تعطي لها الرغبة للاتفاقيات فيم بينهم ،فالدولة تتطور وفقا لقوانينها و لها واقعها الخاص وهي معزولة عن مواطنيها.[2] تسعى مقاربة الخيار العقلاني من أجل التنبؤ بالطريقة التي تتراكم فيها الخيارات الفردية لتعطينا العقل الجماعي، ومن هنا فالعقلانية تميز العملية أو المسار التي يقوم الفاعل بتعظيم المصلحة و ليس المصالح في حد ذاتها.[3]

1- Jemes D FEARON, Domestic politicsForiegn, policy and theories of international relation, in sit internet htpp//www.people.fas.havand.edu/- johonston/ gvo2882/fearon= pdf p 294

2 - جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ،مرجع سابق ص62

3- John baylis, stive smith, the globilation of world politics, third idition, New york, oxford university 2001 p 170

وبالتالي يمكن اعتبار الدولة مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية.[1] بحيث أن "Walt"أعطى العقلانية الكاملة للوحدة السياسية .

3- توازن القوى :

يشير إلى الوضع الراهن أو التوزيع القائم للقوى ويستخدم المصطلح للإشارة إلى مجموعة خاصة ونادرة من الوقوف حين يكون توزيع القوى متساوي ، وهذا الاستخدام يعود إلى الذهن مجموعة من القوى في وضع متعادل ،ويرى الواقعيون أن الاستقرار يتحقق عندما يكون توازن القوى.[2]

باعتبار أن النسق يؤثر في السياسة الخارجية للدول ، فوفقا لنظرية توازن القوى الدول تتأثر عند سعيها لتحقيق القوة ويتحقق الاستقرار عن طريق هيمنة قطب واحد أو متعدد الأقطاب.

فالسياسة الخارجية للدول الصغرى والمتوسطة تكون أقل تأثيرا بالنسق لدولي ذلك لقلة إمكاناتها بينما الدول الكبرى لديها من المقدرات مايمكنها من التأثير في النسق الدولي[3] حيث أن الدول الكبرى بحكم قدراتها و موقعها في التسلسل الهرمي في النظام الدولي تقوم علاقاتها الخارجية بوضع ترتيب للدول الأخرى

1- Jemes D FEARON, op. cit., p299

2 - جوزيف ناي ،**المنازعات الدولية للنظرية والتاريخ** ،ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل ،القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العامة ،1997

3- محمد السيد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية** ،ط2القاهرة مكتبة النهضة المصرية، 1998،ص282

،و بالتالي يؤدي هذا التفاعل إلى تغيير العلاقات الدولية و هيكل النسق الدولي وبالتالي نية النظام ناتج سلوك و تفاعل القوى العظمى.[1]

4- التحالفات :

يعتبر أنصار نظرية توازن القوى أن التحالفات تعتبر من الاستقرار الدولي ،ولكن تأثير الأحلاف على استقرار النسق الدولي يختلف بإختلاف بنيان النسق ، كما يختلف باختلاف القضايا المسيطرة على العلاقات الدولية .[2] و باعتبار أن التحالفات مجموعة من التغيرات النظامية تكون بمثابة مدخلات .

والتحالفات عموما متواصلة لمصادر السياسة الخارجية بالنسبة للدول الأطراف في التحالف بواسطة معاهدات تربط هؤلاء الحلفاء.[3]

و يوجد نوعين من الأحلاف :بنيان الأحلاف ذات البنيان التعددية "Pluraliste structure"

والأحلاف ذات البيانات التدرجية "Hiearchical, structure" ويقصد بالنوع الأول أحلاف تخذ القرارات فيها من خلال مناقشة عامة تنتهي بنوع من الحلول الوسط مثل حلف الأطلنطي.[4]

1- James.N.Resenau .KennthW.Thompson .Gavin Bayd .world politics : an Interducton new york ,thé Free press.1976

2- لويد جنس ، مرجع سابق ،ص180

3- محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص282

4 John.baylis.stive smith.op.cit.p172

5-عامل القوة :

تعتبر القوة أداة تفسر العلاقات الدولية حسب ممورغانتو وأن عامل القوة عامل حاسم بين الدول منذ أقد الوحدات السياسية التي يمكن القول أنها في تفاعلات شكلت نظاما دوليا سياسيا مثل نظام الدول الإغريقية و يستتبع ذلك بغض النظر الأنظمة الداخلية وبالتالي فالعلاقات بين الدول محكومة الصراع من أجل القوة .[1] يرى النيوكلاسيك أن الدولة وصناع القرار يستمدون أداكاتهم من التوزيع العالمي للقوة .

بينما يعارض الواقعيون البنيويون أن الدول تملك مصالح متشابها ،هذه المصالح تضمن أمنها وتحافظ عليه كوحدات مستقلة فهم يدافعون على أن الدولة متشابهة لكن مختلفة القدرات.

المطلب الثاني

أهم النماذج المفسرة للسياسة الخارجية

إن دراسة العلاقات الأمريكية الجزائرية تتم في إطار نموذج الفعل ورد الفعل، أي التفاعل بين السياسات الخارجية للدولتين فتأثير البيئة الدولية اثبت مقدرة النظام السياسي الأمريكي على الاستجابة، وجعل النظام السياسي الجزائري يتكيف لمتطلبات مخرجات النظام السياسي الجزائري.

1- JamesN.Ressenau.KennthW.Thompson.Gavin Bayd.op .cit. .p24

1- نظرية النظم:

ترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده أن النظام المفتوح يتميز، بوجود علاقات تبادلية مميزة بحيث يؤديا لتفاعل بين وحدات النسق الدولي إلى أنماط متمايزة من السلوك الدولية .[1]

يعتبر" موريتن كابلان ":أشهر رواد نظرية النظم ،بحيث أنها تقدم لنا إطار التنظيم المعلومات و تكامل المتغيرات و استخدام معلومات مواد من نظام أخرى ،تهدف هذه النظرية للوصول إلى القوانين و النماذج المتكررة في كيفية هذه النظم وتحديد مصادر الأنظمة فيها و التوصل إلى إستنتجات عامة ،تتعلق بعوامل التوازن والاختلاف التي تحكم هذه النظم الدولية الرئيسية و الفرعية و انتقالها من شكل إلى أخر.

تعتبر نظرية النظم منطق نظري تحليلي بفهم عمل النظم السياسية، وتفيد مدى مقدرة كفاءة النظام السياسي للاستجابة للضغوطات الداخلية و الخارجية و التكيف معها من خلال المداخلات و المخرجات.

فالنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته و له حدود تفصله عن النظام الأخرى.

1- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة ، دراسة في النماذج و النظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** ،الإسكندرية دار الإسكندرية الجديد للنشر، 1997 ،ص252

و النظام السياسي عند "أستون" : هو بنيان نظري واسع وكامل ومرن، ويتكون من المتغيرات بغض النظر عن العلاقات الموجودة بينها، و هذا النظام يعيش في بيئة يتبادل التأثير معها[1]

يرى" سبيرو" أن نجاح النظام السياسي يتوقف على طبيعة القوى الفاعلة فيه ويقسمها إلى الشرعية البراغماتية الإيديولوجية أو العنيفة[2]

2.نظرية التكليف:

يحدث التكليف انطلاقا من مقدرة النظام على الاستجابة اثر لتغير الوضع الدولي و مدى مقدرته على التكيف مع الضغوطات الداخلية و الخارجية .

بحث يؤكد **ماكليلاند** على أن النظام "المفتوح و المكيف" وعلى الاتصال الإعلامي كمؤشرات على قدرة النظام على التغير من أجل معالجة الاضطرابات .[3] قدم الأستاذ "روزنو " مساهمة في نظرية التكيف في إطار النظرية السياسية الخارجية المقارنة ،بحيث أكد على التحول في طبيعة النظام الدولي و اختلاف السلوكيات الخارجية للدول في مراحل مختلفة ،بحيث يرى أن السلوك الخارجي هو سلوك تكليفي وغير ثابت وما يهم هو معرفة

1- محمد شابي، مرجع سابق، ص132

2- نور الدين حشود، **العلاقات الجزائريةالأمركية 2004/1992**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو السياسية و العلاقات الدولية :فرع العلاقات الدولية و العولمة، جامعة قسنطينة ،2004- 2005،ص12

3- جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ،مرجع سابق،ص117- 11

الطريقة التي تتكيف بها الدول مع ما يحد من تغيرات في بيئتهم الخارجية .[1]

تحدث "روزنو" عن ثلاثة أنوع من التكليف:

- **التكليف المتصلب**:عندما تقول دولة بتغير البيئة الخارجية، بما يناسب أهدافه القومية .
- **التكليف المشجع**:عندما تواجه الدولة ضغوطات من البيئتين الداخلية والخارجية تدفعها لمواجهة هذه الضغوط من أجل تغيير سلوكها.

ووصل روزنو إلى أن هناك:

تكليف أجابي: و هذا النوع يتلق بالحالات التي تحدث فيها الدولة بعض التحولات في سياستها الخارجية دون المساس بالأسس المعالم الرأسية التي تقوم عليها الدولة و هذا التكليف يكون جزئي.[2]

تكيف سلبي:يكون طريق أحدث تغيرات في السلوك الخارجي للدولة على البيئة الأساسية بما يتوافق و التغيرات الدولية[3]

1- حسين بوفارة، مرجع سابق

2- نفس المرجع .

3 - نور الدين حشود ،مرجع سابق ،ص14

باعتبار أن حدث 11سبتمبر عامل دولي أثر على اهتمامات الولايا المتحدة الأمريكية، بالفعل ورد الفعل و بالتالي أثرت على مسيرة العلاقات الجزائرية في إطار إعلان الحرب على الإرهاب، وإجاد صيغة جديدة في إطار التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب وبالتالي قامت الجزائر بالتكيف وفقا المدخلات و المخرجات.

المبحث الثالث
محددات السياسة الفرنسية في المغرب العربي

بحسب "كاثرين كولونا" الناطقة الرسمية باسم الرئاسة الفرنسية، فإن زيارة شيراك إلى الدول المغاربية، تندرج في إطار ما يعرف بـ"الحوار السياسي المنظم" الذي دأبت فرنسا على إجرائه مع قادة المنطقة على أعلى المستويات، خصوصا أن دول المغرب العربي الثلاثة ترتبط كل واحدة منها باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي، فضلا عن العلاقات الخاصة التي ترتبط فرنسا بها - تحديدا مع تونس والجزائر والمغرب - منذ أن كانت هذه الدول مستعمرات يديرها الفرنسيون بشكل مباشر.

وعلى الرغم من بروز مؤشرات على اندراج مواضيع أخرى على أجندة الرئيس الفرنسي - من خارج إطار العلاقات الثنائية، من قبيل الحرب الأفغانية وما يسمى بالحرب ضد الإرهاب - فإن المؤكد - كما سطر ذلك أحد المحللين السياسيين- "أن جولة شيراك المغاربية الأخيرة لم تحقق اختراقا نوعيا في علاقة باريس بالضفة الجنوبية للمتوسط، اللهم ما حدث في الجزائر من استقبال شعبي للرئيس الفرنسي الذي دعا إلى التخلص من عبء التاريخ في علاقة الدولتين".

ويصب هذا القول في اتجاه تأكيد الفكرة القائلة، بأن فرنسا ستظل حبيسة محددات ثلاثة في صلاتها بالدول المغاربية.

وهـي محـددات مرتبطـة عمومـا بمصـالح فرنسـا ، لا بمصـالح المستعمرات السابقة ، التي تطالب دائما بأن تظل متخلفة وفقيرة ومستقرة في الوقت ذاته ، وهذه المحددات هي كما يلي:

أ) المصالح الاقتصادية والجيو إستراتيجية

يعتبر المغرب العربي منطقة نفوذ اقتصادي فرنسي منذ 1831 ، تاريخ احتلال فرنسا للجزائر. وعلى الرغم من تفريطها في إدارة المنطقة المغاربية بشكل مباشر - كما كان الشأن إبان الحقبة الاستعمارية - فإن فرنسا استطاعت أن تبقي تونس والمغرب والجزائر ضمن فلكها الاقتصادي من خلال آليات ما يعرف بـ"الاستعمار الجديد" أو "الاستعمار غير المباشر" ، الذي يعتبر من حيث الجدوى أكثر فائدة لفرنسا من الاستعمار القديم أو التقليدي.[1]

وتنظر فرنسا إلى المغرب العربي على أنه خط أحمر في نفوذها الدولي ، مستعدة لخوض الصراع من أجله ، حتى لو كان منافسها طرف في حجم الولايات المتحدة الأمريكية ، التي حافظت بدورها على أوراق هامة في السياسة المغاربية منذ الحرب العالمية الثانية ، معوضة بذلك بريطانيا العظمى التي كانت طيلة القرن التاسع عشر منافسا قويا للمطامع الفرنسية في شمال

1- خالد شوكات ، **فرنسا والمغرب العربي..شراكة الولاء للمستعمر**، متحصل عليه يوم 2009/02/20 من موقع
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171274646519&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

أفريقيا. وتمتلك فرنسا اليوم شبكة كبيرة من المصالح في المغرب العربي، في مقدمتها المصالح الاقتصادية، حيث تتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء والمستثمرين على السواء، في الدول الثلاثة، بنسبة تناهز الثلث (30٪) في أرقام المبادلات والاستثمارات، كما تعد زبونا هاما للجزائر في مجال المحروقات، ولتونس في مجال السياحة وزيت الزيتون، وللمغرب في الصادرات الزراعية والنسيج وبعض مشتقات الفوسفات.[1] وتتقدم فرنسا على الولايات المتحدة في المضمار الاقتصادي المغاربي، كما تتقدم عليها في جوانب أخرى؛ فيلعب تاريخ العلاقات المشتركة الطويل بين باريس والمغرب العربي دور المرجح لصالح فرنسا.

غير أن الأهمية الجيو- إستراتيجية للمنطقة المغاربية، وروابطها القوية بمنطقة الشرق الأوسط، باعتبارها جزءا من العالم العربي والإسلامي، عادة ما تشكل دافعا قويا للولايات المتحدة للبقاء منافسا قويا ومزعجا للسياسة الفرنسية في المنطقة، خصوصا بعد انسحاب المنافس السوفيتي من الحلبة، وبروز طموح "عولمي" أمريكي خلال التسعينيات، وجه الكثير من الضربات المؤلمة لفرنسا في مناطق كثيرة كانت تعدها مناطق نفوذ تقليدية، من بينها دول غرب أفريقيا، التي يعتبر المغرب العربي بوابة الفرنسيين الجنوبية إليها.

1- المرجع نفسه، ص2

وللحفاظ على المغرب العربي منطقة للنفوذ، ومن ورائه منطقة الغرب الأفريقي، التجأت فرنسا في سنوات التسعينيات إلى لعب وظيفة محامي "الدول المغاربية" لدى الاتحاد الأوربي، الذي أصبح جراء ذلك يعيش حالة استقطاب بين ألمانيا التي تطمح إلى إلحاق دول شرق ووسط أوربا بالمجموعة الاتحادية، فيما تعمل فرنسا على انتزاع بعض المصالح لمستعمراتها القديمة في الضفة الجنوبية للمتوسط.

وقد نجحت السياسة الأوربية لفرنسا نسبيا في توقيع اتفاقية شراكة مع الدول المغاربية، اعتبرت من قبل أنظمتها الحاكمة نجاحا منقطع النظير، لكنها لم تكن في نظر العديد من الخبراء سوى بالونات للفرقعة السياسية، لأنها عمليا كانت مجحفة في حق المغاربة، الذين وقّعوا عليها - بالرغم من عناصر الوحدة الكثيرة التي تجمعهم - وهم منقسمون على بعضهم، فيما وقّعها الأوربيون - المفتقدون لأي عناصر وحدوية - وهم موحدون ومتضامنون.

ب) الفرنكوفونية

القلق الفرنسي حيال نفوذ باريس في المغرب العربي ليس قلقا اقتصاديا وإستراتيجيا فحسب، بل هو قلق ثقافي وأمني أيضا. ففرنسا ترتبط بالمنطقة المغاربية بصلات داخلية وخارجية وثيقة، لا يمكن تجاوزها بسهولة. وقد بدا تأثيرها كمحدد للسياسة الخارجية واضحا، في الكثير من اللحظات، وخصوصا في

لحظات الأزمات الدولية الكبرى، كما كان عليه الحال في حرب الخليج الثانية، أو خلال حرب أفغانستان الحالية.

وقد أكد الراحل "شارل ديغول" الرئيس الفرنسي مؤسس الجمهورية الخامسة، على أهمية العناصر الثقافية والاجتماعية في تدعيم مصالح فرنسا في المنطقة المغاربية، حيث دعا الفرنسيين (حين قرر منح الجزائر استقلالها عام 1962) إلى الإبقاء عليها "فرانكفونية" (ناطقة بالفرنسية) إن أرادوا الحفاظ على تدفق بترولها في قنواتهم، وهيمنة سلعهم على سوقها.

ويسري أمر الفرانكفونية على الحالتين التونسية والمغربية أيضا، حيث ما تزال فرنسا تعمل على الحفاظ على هيمنة النخب الناطقة بالفرنسية على مراكز القرار، انطلاقا من قاعدة "أن خير مكان يحافظ على مصالح فرنسا في المغرب العربي، هم المغاربة الناطقون بالفرنسية والمؤمنون بما يسمى قيم الحضارة الفرنسية، وعلى رأسها العلمانية".

ج) المهاجرون

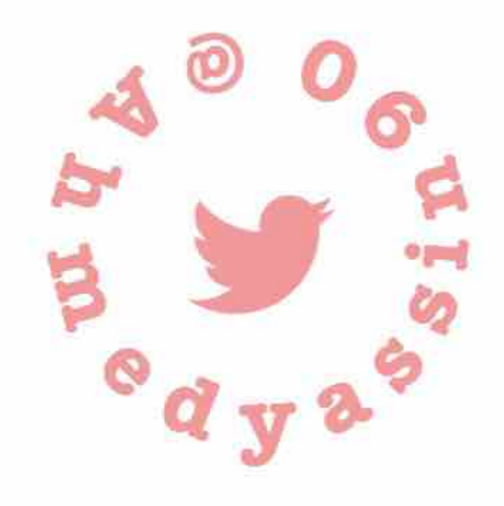
وبالإضافة إلى الهم الفرانكفوني الذي تحمله فرنسا على الصعيد المغاربي، أبرزت الأزمة الطاحنة - التي بدأت تعيشها الجزائر منذ بداية التسعينيات - هماً آخر للساسة الفرنسيين، كثيرا ما أقلق مضجعهم في السنوات الأخيرة.. وليس هذا الهم سوى الملايين الخمسة من المهاجرين من المغرب العربي، الذين استوطنوا فرنسا، وتحولوا إلى مواطنين في دولتها.

ويبدي الكثير من الساسة الفرنسيين انزعاجهم من أن يشكل المهاجرون المسلمون فيها قواعد خلفية لما يسمونه بـ"الإرهاب"، خصوصا مع ظهور مؤشرات تدل على أن ولاء هؤلاء المهاجرين ما يزال لأمتهم الأصلية، وأن نقمة بعضهم على مستعمر بلدانهم السابق لا تقل عن نقمة شعوب بلدانهم التي ينحدرون منها، والتي ما تزال تنظر لفرنسا بعين الريبة والشك في نواياها إزاء واقعهم ومستقبلهم.[1]

من هذا المنطلق، فقد حرص الرئيس شيراك خلال زيارته المغاربية، أو قبلها، على التأكيد على تفريقه بين الإرهاب والإسلام، وعلى أهمية أن تلتزم السلطات الفرنسية في سلوكها مع المهاجرين المسلمين بهذا التفريق، غير أن لا شيء في الواقع يشير إلى وجود حرص فرنسي أو أوربي أو غربي على التزام ما يتم التصريح به.

1- المرجع نفسه، ص3


الفصل الثاني
مكانة وأهمية المغرب العربي
في السياسات الفرنسية


@Ahmedyassin90

المبحث الأول
تحديد مفهوم المغرب العربي

لقد تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها، تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين و العرب ، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

1- توصف المنطقة بشمال بعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوربية ، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، الذي يربط بين ثلاثة قارات هي: افريقيا ، أوربا وآسيا[1]

هذه التسمية قديمة تعود الى الحقيقة الاستعمارية ، بحيث تجعل الموقع الجغرافي هو الأساس في التسمية نتيجة تجاوز دوله حيث نجده يتكون من: الأجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، بالإضافة إلى مصر، مع استثناء موريتانيا.

هذه التسمية والتي يفضلها الأوروبيون و الأمريكيون تنم عن سلخ دول المغرب العربي عن عروبتها وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية حيث الانتماء إلى القارة الإفريقية وبالتالي يتم إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي العروبي – لإسلامي.

1- Andrè Charles Julien, **L' Afrique du nord en marche** , Paris, gallimard, 1975,P23

2- كما أن تسمية المنطقة بالمغرب العربي، تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي الإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث نكون أمام خمسة دول وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا.

3- يطلق على المنطقة بلاد البربر على اعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري، ولكن الحقيقة أن البربر لم يسكنوا المنطقة كلها بل تمركزوا في بعض المناطق من الجزائر و المغرب و إلى حد ما بتونس ولم يكونوا هم السكان الأصليون كما تدل عليه الحفريات

فالرأي السائد أن البربر حولوا بالمنطقة عن طريقتين: الأولى الشمالية عبر البحر الأبيض المتوسط والثانية جنوبية عبر السودان.

ولكن أصل الكل من آسيا الغربية وبالتحديد من الجزيرة العربية و اليمن.

4- يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير وذلك لتمييزه عن دول المغرب الأقصى: المغرب حاليا، ودول المغرب الأوسط: الجزائر، المغرب الأدنى: تونس. حيث تشكل هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغربية طبقا لقربها و بعدها جغرافيا عن المشرق العربي.

إلا أنه في إطاره الواسع، فان المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاثة (المغرب، الجزائر، تونس) كل من ليبيا وموريتانيا

5- يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط، ويقصد بها بالإضافة إلى الشمال الإفريقي [الجزائر، تونس، المغرب] أيضا شرق المتوسط [سوريا، لبنان، مصر، فلسطين، الأردن، العراق].

يلاحظ أن هذه التسمية تستثني ليبيا وموريتانيا و تدخل مصر ضمن الشمال الإفريقي كما أنها تضم مجموعتين من الدول العربية؛ مجموعة الشمال الإفريقي ومجموعة شرق المتوسط.

هذه التسمية باستثنائها لليبيا وموريتانيا وضم مصر للشمال الإفريقي يمكن أن نستشف منها أنها محاولة لخدمة أمريكا وأوربا نتيجة موقف ليبيا من **قضية لوكربي**، وكذلك ضعف موريتانيا على الساحة الدولية، ومن جهة أخرى هي محاولة لجر بلدان المغرب العربي لفلك التطبيع مع إسرائيل نتيجة مكانة مصر في الأمة العربية و التي من خلالها يمكن السيطرة على المغرب العربي وجره لخدمة مصالح الدول الكبرى في المنطقة.[1]

1- نزيه الأيوبي ، جيران متباعدون، "العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، " مجلة السياسة الدولية، ع.124 ، (مصر، القاهرة: افريل 1996) ص 125- 126

6- يطلق على المنطقة أو بالأحرى دولها ، بالدول المتوسطية غير أن هذا المصطلح يحمل في طياته تعريفين للدولة المتوسطية احدهما نتيجة للمعيار الجغرافي والثاني نتيجة للمعيار الاستراتيجي.

فإذا أخذنا المعيار الأول : المعيار الجغرافي فيمكن اعتبار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مع استثناء موريتانيا.

أما إذا أخذنا بالمعيار الثاني : الاستراتيجي، فيمكن أن تتشكل المنطقة من مجموعة الدول المرتبطة بالبحر المتوسط لها مصالح وأهداف مشتركة ومشاريع تعاون وليس بالضرورة أن تكون هذه المصالح والأهداف الاقتصادية أو سياسية تجعلها متوسطية فعليا وعمليا وليس مجرد انتماء جغرافي للمتوسط ، ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة: تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا.

أي بمعنى أن الدول المتوسطية المراد هنا هي التي تربطها مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة تجعل من المجموعة ترتبط يبعضها البعض بغض النظر عن الارتباط الجغرافي بالمتوسط حيث نجد أن المعيار الاستراتيجي هو الغالب.

بحيث تتحدد الدولة المتوسطية بمجموعة كيانات سياسية، قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعات من الأفراد في أقاليم معينة تربطها مصالح مشتركة.

7- غير أنه إذا تتبعنا العلاقات بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، (فرنسا) فنجد أن فرنسا تتحدث خاصة عن مغرب عربي من ثلاث دول هي المغرب، الجزائر، تونس باعتبارها النواة الصلبة وفي المنطقة، بينما يمكن الإشارة موريتانيا فيما يسمى اتفاقية لومي، أما ليبيا فليس لها أثر في العلاقات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فنجدها تطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي والتي تظم في نظرها الدول الثلاثة فقط وهي المغرب، الجزائر، تونس[1].

أما بالنسبة إلى دراستنا فيمكن أن نتكلم عن مغرب عربي مكون من خمسة دول هي المغرب الجزائر، تونس ،المغرب، ليبيا، موريتانيا باعتبارها تشكل ما يسمى بالمغرب العربي الكبير المتواجد في شمال القارة الإفريقية والذي يحده شمالا البحر المتوسط وغربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر والسودان وجنوبا السنغال والنيجر و التشاد.

حيث تشكل بلدانه الخمسة بالإضافة للقرب الجغرافي والتشابه في التضاريس والمناخ والنبات وكذلك يمثل سكانه وحدة

1- بدر كاناليس، **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، (باريس، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1997)، ص 431.

بشرية وثقافية بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم المشترك وطموحاتهم المستقبلية.

هذا بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المصلحية، حيث تتنوع ثرواته الاقتصادية وتتفاوت إذ يمكن في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة عن طريق الوحدة والتي تعتبر مطلبا استراتيجيا لتحقيق وأهداف مشتركة اقتصادية وسياسية.

ونتيجة لما سبق نجد أن القوى العظمى تحاول دائما السيطرة على هذه المنطقة لما تزخر به من موارد طبيعية وفضاء استثماري وسوق استهلاكية وعليه نجدها تحاول إما أن تتعاون أو تخترقها أو تهيمن عليها وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قبل تفككه.

المبحث الثاني
الموقع الجيواستراتيجي للمغرب العربي

يأتي اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي كونه موقعاً استراتيجياً متميزاً، إذ يعتبر متفرقاً للقاء الشمال وجسراً بين أوروبا وشمال إفريقيا، فهو منطقة ذات أهمية إستراتيجية في التوازنات الدولية، بحيث يشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، فهو ذا بعد جيو استراتيجي بالنسبة للدول الإقليمية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

تمثل المصالح الاقتصادية أهمية خاصة في الواقع السياسي لكل الدول، مما دفعها خدمة لمصالحها والمحافظة عليها، إلى الاندماج ضمن تكتلات وتجمعات إقليمية جهوية، إذ من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدير سياستها الاقتصادية بمعزل عن سياسة التعاون مع الدول الأخرى خاصة المجاورة لتأمين تسويق منتجاتها وتبادلاتها التجارية والمحافظة على استقرارها وأمنها.

ولقد ساندت أوربا الموحدة وعلى رأسها فرنسا المشروع المغاربي من أجل احتكار السوق المغاربية، ومن ثم السوق الإفريقية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن هذه الأخيرة قد أبدت اهتمامها المتزايد بالمنطقة في إطار العولمة الاقتصادية والسيطرة الأحادية على مختلف مناطق العالم.[1]

1- بدر كاناليس، **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، (باريس: مركز الدراسات العربي – الأوربي، 1997) ص.33.

تعد فرنسا الشريك التجاري الأول مع دول المغرب العربي، كما يعتبر المتورد الرئيسي لمنتجاتها وخاصة البترول والغاز ومشتقاتها، ولذلك تم تطبيق نظام الأفضلية مع دول المغاربية عبر الاتفاقيات الأولى المبرمة بين الطرفين فرنسا دول المغرب العربي، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الأخيرة المسائل الإقليمية والتجارية والسياسية والأمنية والمسائل الثقافية من منطلق مصالح مستقبلية واعدة.

إن منطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي والحيوي على الكرة الأرضية من خلال تواجدها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي لشمال إفريقيا، وبامتدادها للعالم العربي وبقربها من أوربا، قادرة بأن تكون منطقة دولية حرة بامتياز لتنقل الأشخاص والمنتجات ومنفتحة على الجهات الأربعة للعالم.فدول هذه المنطقة المكونة من تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا تجمع بينها عوامل مادية ومعنوية، من خلال الروابط المشتركة والمعطيات المتشابهة في إطار الجغرافيا والجنس والتاريخ واللغة والدين، كفيلة بالمساهمة في وحدة شعوبها وتجانسها في إطار كتلة واحدة يمكن أن تؤدي إلى خلق التكامل لبناء اتحاد دولي يسوده الرخاء الاقتصادي والتوافق السياسي وحسن الجوار وتحقيق الأمن الاجتماعي والقضاء على مختلف الفوارق والمشاكل بشتى أنواعها في أفق الألفية الثالثة.[1]

---

1 المرجع نفسه.ص35.

المبحث الثالث
مكانة و أهمية المغرب العربي في السياسة الفرنسية

يشكل الموقع الجغرافي للمغرب العربي، همزة وصل بين ضفتي المتوسط (أوربا وأفريقيا)، ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط ، ونقطة التقاء بين ثلاث قارات: آسيا، أفريقيا، أوربا.

هذه المنطقة شكلت مطامع الدول العظمى، تحاول دائماً إما السيطرة عليها، أو اختراقها أو التعاون معها، نظراً لما تزخر به من موارد طبيعية، ويد عاملة، وفضاء استثماري، وسوق استهلاكية.[1]

من هنا جاءت الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية للمغرب العربي، والتي يمكن التطرق إليها عبر النقاط التالية:

- تعتبر منطقة المغرب العربي، همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية.
- إن 50 بالمائة من البترول المستهلك في أوربا الغربية والاتحاد السوفيتي يمر عبر المتوسط.

1- ولعلو فتح الله، **المشروع المغاربي والشراكة الاورو- متوسطية**، (المغرب، دار توبقال للنشر 1997) ص 44.

- إن دول: إيطاليا، اليونان، سويسرا، النمسا تعتمد على 100 بالمائة من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط.
- تعتبر منطقة المغرب العربي وخاصة سواحل المتوسط، طريقاً بحرياً للقوات العسكرية للدول العظمى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة عبر العالم.

من هنا تكمن أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية، إذ من يسيطر على منطقة المغرب العربي، يسيطر على البحر الأبيض المتوسط.

هذا ما جعل الدول العظمى تحاول أن يكون لها تواجد بالمنطقة، وهكذا نجد أن الاهتمام بالمنطقة كان من قبل الاتحاد السوفيتي سابقاً، بهدف نشر الإيديولوجية الشيوعية ومحاصرة النفوذ الأمريكي، والوصول إلى المياه الدافئة والبحار المفتوحة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فتعتبر منطقة المغرب العربي، منطقة صراع مع الاتحاد السوفيتي في حقبة الحرب الباردة، وأن سواحل البحر الأبيض المتوسط تعتبر مراكز الانطلاق صوب الاتحاد السوفيتي وخط الدفاع الأخير عن أوربا الغربية.

كذلك تعتبر المنطقة، عمقاً استراتيجياً لدفاعات الحلف الأطلسي في آن واحد، وبالتالي نسجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات تحالف مع دول المغرب العربي، كدول محورية تخدم إستراتيجيتها المحتملة في إبعاد الاتحاد السوفيتي وأوربا، مقابل ضمان الأمن والاستقرار والاستثمار في المنطقة.

أما بالنسبة للاتحاد الأوربي فإن منطقة المغرب العربي، تعتبرها فضاءاً أوربياً نتيجة للتقارب الجغرافي والموروث الاستعماري والاقتصاد التابع لدوله.

كما يشكل المغرب العربي سوقاً كبيرة واعدة بالنظر لعدد السكان والثروات الطبيعية، ويشكل خطراً على أوربا من ناحية الهجرة غير الشرعية[1].

تعد منطقة المغرب العربي، شريان اقتصاد البلدان الأوربية سواء من حيث اليد العاملة، أو من حيث الثروات الباطنية، فضلاً عن المنتجات الزراعية والثروة السمكية.

كما تعتبر منطقة المغرب العربي مخزوناً هاما من الثروات المعدنية والبترولية والغازية، التي تشكل مرتكزات للصناعات الأوربية. حيث قدرت الواردات الأوربية من الغاز الطبيعي بـ 100 مليار متر مكعب سنة 1990 وسوف تصل حسب التقديرات سنة 2020 إلى الضعف أي حوالي 200 مليار متر مكعب.

كما أن احتياطي الغاز الطبيعي يقدر بـ 42 بالمائة من الاحتياطات العالمية، و10 بالمائة من الاحتياطات العالمية الخاصة بالبترول، و60 بالمائة من الاحتياطات العالمية للفوسفات.

---

1 - المرجع نفسه، ص.48.

أما عن المبادلات التجارية، فتم معظمها مع الاتحاد الأوربي حوالي 70 بالمائة (تصدير واستيراد).

ولهذا تبقى منطقة المغرب العربي، ذات أهمية إستراتيجية خاصة للاتحاد الأوربي ولهذا ربطة مع دوله اتفاقيات، وتعاون منذ القدم، دعمتها منذ التسعينات باتفاقيات شراكة في إطار العلاقات الأورو- متوسطية.

المبحث الرابع
الخلفية التاريخية للمنظومة الأوروبية في المنطقة

يرجع الارتباط الأوروبي بالقارة الأفريقية إلى عهود طويلة؛ فقد تمكنت القوى الأوروبية من احتلال القارة وتقسيمها بعد مرحلة طويلة من الكشوف الجغرافية، والمحاولات الفردية من قبل بعض الدول الأوروبية. وقد استطاعت القوى الأوروبية أن تحافظ على مصالحها في القارة؛ فحتى في ظل نظام القطبية الثنائية الذي تراجعت فيه أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا راعت الولايات المتحدة مصالح حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية في القارة، وسمحت لهم بالقيام بأدوار متزايدة في المواقف والأزمات المختلفة، بل إن الدبلوماسية الأمريكية في تلك الفترة قامت على اعتبار القارة الأفريقية مسؤولية خاصة للأوروبيين مقابل اعتراف الدول الأوروبية بمسؤولية الولايات المتحدة الخاصة في أمريكا اللاتينية.

في أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية فيما أطلق عليه: «التكالب الاستعماري على أفريقيا» والذي كرسه مؤتمر برلين 1884م بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا) في القارة الأفريقية. وقد صورت هذه القوى الأوروبية مهمتها على أنها تهدف إلى نشر

الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم المتخلف ومنها أفريقيا، إلا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي لتخلف القارة؛ حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي[1].

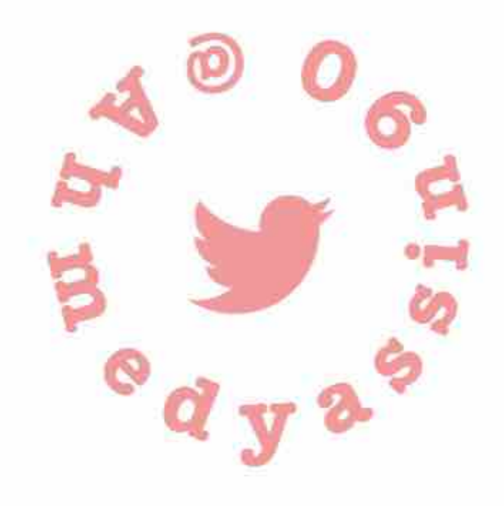
وفي أواخر خمسينيات وستينيات القرن العشرين بدأت الدول الأفريقية تحصل على استقلالها تباعاً. ورغم تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا إلا أن التواجد الدولي في القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسيين. ففي ظل نظام القطبية الثنائية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق محل القوى الأوروبية التقليدية مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى التقليدية في القارة الأفريقية؛ فقد انتقل الصراع بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة إلى الساحة الأفريقية، ولكن اهتمام القطبين بالقارة في تلك الفترة تركز على محاولة استقطاب الدول الأفريقية بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه واحتواء الطرف المضاد.

وفي ظل النظام العالمي الجديد في التسعينيات نشأت بيئة جديدة أثرت على الطرفين الأوروبي والمغاربي، ومن ثم على شكل ومضمون العلاقات فيما بينهما؛ فقد وجدت الدول الأوروبية التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الأفريقية أنها أصبحت

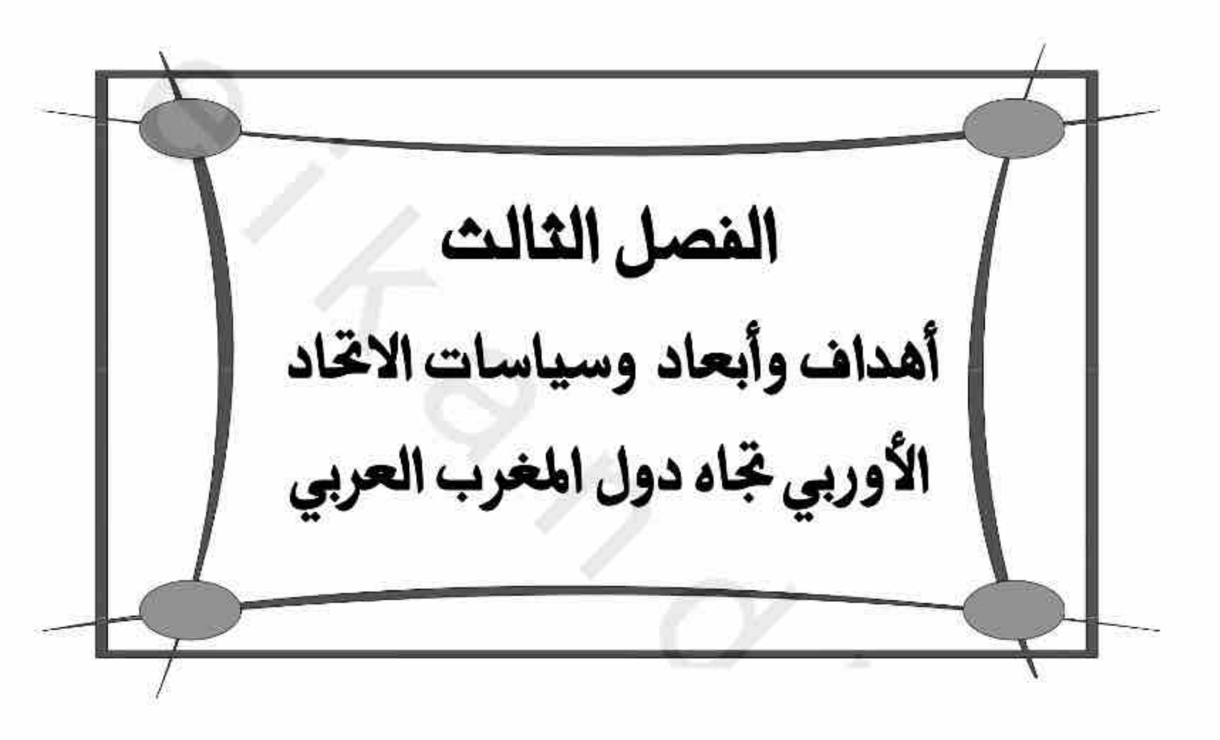
---

1 - حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1998م)، ص ص 51- 55.

في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة مثل اليابان والصين وغيرهما ، كما يمكن القول أن الحدث الأساسي لأوروبا في المنطقة هو تكون الاتحاد الأوربي وذلك سنة 1957 بموجب اتفاقية روما ، وإنشاء أوروبا لصندوق أوروبي للتنمية FED والذي بموجبه تقدم أوروبا مساعدات للمستعمرات مالية وتقنية.

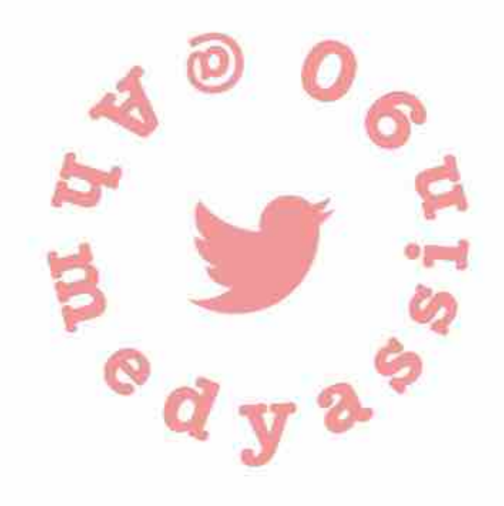


@Ahmedyassin90



الفصل الثالث

أهداف وأبعاد وسياسات الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي


@Ahmedyassin90

المبحث الأول
إستراتيجية فرنسا إتجاه دول المغرب العربي

إن مفهوم التوازن للسلوك الخارجي الفرنسي لا يعني التأرجح بين إستراتيجية القوة الكبرى وإستراتيجية التورط وإنما هو في حالة فرنسا تعبير عن المصاعب التي تواجهها من اجل المواءمة بين مطامعها وإمكانياتها أو بمعنى أخر تشخيص العوامل المتحكمة في صنع السياسة الخارجية الفرنسية والتي يمكن تصنيفها إلى عاملين: الأول داخلي والأخر خارجي :

- **العامل الأول : الإمكانيات الداخلية المحدودة :** ويتمثل ذلك في القدرات الذاتية الفرنسية لمارسة سياسة عالمية فعالة والتي تعتبر انعكاسا للسياسة الخارجية وذلك لمعرفة دور القدرات الذاتية والمتمثلة في :

- قدرة اقتصادية ضعيفة ويتضح ذلك من خلال التبعية الطاقوية والذي قلص هامش الاستقلال الفرنسي بالإضافة إلى مجالات أخرى أهمها البطالة وعجز ميزان التجارة الخارجية .

- غياب التوافق الداخلي بين الاتجاه الرسمي والاتجاه الوجداني (الرأي العام الفرنسي والحزبي المناهض للسياسة الرسمية). (1)

---

1 - علي صوال، "الإستراتيجية الفرنسية اتجاه الوطن العربي،" ع، 10 (افريل 2003) متحصل عليه من موقع

http://www.sabanews.net/ar/news135358.htm

- **العامل الثاني: مرغمات خارجية**: يندرج السلوك الخارجي الفرنسي ضمن رؤية متكاملة استهدفت تغيير قواعد الممارسة الدولية في النظام الدولي ضمن السياسة الديغولية لفكرة الاستقلال الوطني عن القوتين العظميتين حيث تأثرت تلك الرؤية بثلاثة عوامل وهي الهيمنة الأمريكية وعجز الحلفاء الأوروبيين بالإضافة إلى الواقع العربي نفسه .

وتدرك باريس أنه يصعب على واشنطن معاقبة فرنسا لأن ذلك سيتسبب في حرب اقتصادية بين أوروبا وأميركا.

فنجد أن النظام العالمي قد تغير من نظام ثنائي القطبية إلى نظام يتأرجح بين نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة عسكرياً واقتصادياً ومعرفياً بعد زوال الاتحاد السوفيتي، ومن هنا نجد معظم الأنظمة الأخرى تدخل ضمن خانة الأنظمة التابعة.

وبين نظام مرحلي انتقالي يقترب من نظام متعدد الأقطاب، نتيجة بروز وحدات دولية جديدة أوربا، اليابان، روسيا، الصين، تتنافس فيما بينها لتأكيد تواجدها عبر مناطق العالم، يجمع بينها وفاق جديد واعتماد متبادل تفرضه الأوضاع السياسية الجديدة، والطبيعة الاقتصادية نتيجة تراجع نوعا ما مؤشرات المنافسة العسكرية نحو المنافسة الاقتصادية والمعرفية على المستوى العالمي، حيث يلاحظ منافسة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وأحيانا

عسكرية، عبر عدة آليات بدعوة المحافظة على الأمن والاستقرار العالميين.[1]

وفي المقابل هناك بروز النظام الإقليمي الأوربي، الذي يعد قطباً اقتصادياً وسياسياً في محيطه القاري والمتوسطي، ظهر لملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي، عن طريق تجميع دول قومية في نظام إقليمي متميز عن كل منهما: نتيجة التقارب الجغرافي والتجانس الاقتصادي بين مختلف دوله، زيادة عن التفاعل في العلاقات الاجتماعية والثقافية لتحقيق مصالح مشتركة في شتى المجالات.

هذا بالإضافة إلى إقامة حلف سياسي واقتصادي مع دول ساحل حوض البحر الأبيض المتوسط الجنوبي، عن طريق الشراكة الأور- متوسطية منذ سنة 1995، والتي فتحت مجالات التعاون في جميع المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية، بين الاتحاد الأوربي الذي يشمل 25 دولة ومرشح للزيادة، مع حوالي 17 دولة متوسطية من ضمنها دول المغرب العربي الثلاث: تونس، المغرب، الجزائر.

هذا مما دعم ثقل دور الاتحاد الأوربي في المنطقة، وأصبح ينافس القوى الدولية الكبرى المتواجدة على الساحة العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

---

1 - المكان نفسه.

أمـا بالنسـبة للاتحـاد الجهـوي والمتمثـل في اتحـاد المغـرب العربي، فنجد دوله وخاصة النواة الصلبة تونس، الجزائـر، المغـرب، تتـأرجح بـين القطـبين الأوربـي والأمريكـي، بحيـث يـتم اسـتغلالها لخدمـة مصـالح الـدول الكـبرى المهيمنـة في منطقـة البحـر الأبـيض المتوسط، عن طريق تصنيف تلك الدول تارة في خانـة الـدول المحورية وأخـرى في خانـة الـدول التابعـة وذلـك نتيجـة لعـدم وجـود إسـتراتيجية موحدة لمجابهة هذه المنافسة الشرسة على ثروت المنطقة المغاربية.

المبحث الثاني
تجليات السياسة الفرنسية في المغرب العربي

إن الحديث عن وجود نفوذ فرنسي كبير في منطقة المغرب العربي، لا يعني بالتأكيد خلو العلاقات الفرنسية- المغاربية من أزمات ومنغصات، ترجع بالدرجة الأولى إلى عاملين اثنين: أولهما يخص فرنسا، ويتعلق بطبيعة نظامها السياسي التعددي، الذي كثيرا ما يبرز للسطح مواقف سياسية متباينة حيال الموقف من هذه القضية أو تلك من القضايا المغاربية؛ وثانيهما يتصل بالدول المغاربية في حد ذاتها، التي تبدو مصالحها في أحيان كثيرة في تقاطع صارخ مع المصالح الفرنسية، بما لا يدع مجالا أمام الأنظمة إلا إعلان نوع من العصيان إزاء المستعمر القديم، سرعان ما يثبت أنه مؤقت لا يقدر أهله على المقاومة.

ومن المفارق برأي بعض المحللين، أن تكون المعوقات التي تظهر في مواجهة السياسة الفرنسية في المغرب العربي، ليست سوى تجليات لهذه السياسة، ومن هذا الأمر ما يظهر في الحالتين التاليتين:

أ | حقوق الإنسان والحريات العامة

لقد اضطر الرئيس الفرنسي جاك شيراك في زيارته إلى تونس والجزائر والمغرب، إلى الحديث مع زعماء هذه الدول حول تحفظات فرنسية إزاء الكثير من الخروقات والانتهاكات التي ترتكبها الأنظمة والسلطات المغاربية في مجال حقوق الإنسان

والحريات العامة. وكان مصدر الاضطرار وجود حكومة اشتراكية إلى جانب رئاسة يمينية في فرنسا، بالإضافة إلى ضغط المنظمات الفرنسية غير الحكومية - أو الدولية التي يوجد مقرها في فرنسا- ، والتي تتمتع بهامش كبير للتعبير عن مواقفها، وقدرة لا بأس بها في الضغط على مراكز القرار السياسي وتوجيه الرأي العام، الذي يبدو في غاية الأهمية بالنسبة للرئيس شيراك، الذي لم يبق له على موعد الانتخابات الرئاسية سوى ستة أشهر.[1]

ويظهر مفارقا أيضا، أن الأنظمة القائمة في المغرب العربي، إنما تعتمد بشكل كبير على مباركة ومساندة باريس، لتوجهاتها الديكتاتورية والشمولية غير العابئة بالحريات الأساسية لشعوبها، والمستهترة بشكل يفوق كل التصورات بحقوق الإنسان والمواطنة. ففرنسا التي تنتقد الأنظمة المغاربية لخرقها حقوق الإنسان، هي ذاتها فرنسا التي تحمي هذه الأنظمة وتحرص على استمرارها؛ وهي في وجهيها تخدم بالدرجة الأولى ما تسميه بمصالحها القومية العليا.

ب) الحرب القذرة ومشكلة الصحراء

لقد ثار الساسة الفرنسيون - وآخرهم شيراك - على وقوف فرنسا إلى جانب الجزائر في محنة الحرب الأهلية أو "الحرب القذرة" - كما يفضل البعض أن يصفها- ، وكثيرا ما

1 - المرجع نفسه،

لم يتردد هؤلاء الساسة في توجيه اللوم لجنرالات الجزائر على التجاوزات التي يرتكبونها في حق شعبهم، في حين يدرك جل المحللين الدور الذي لعبته باريس في الانقلاب على الديمقراطية سنة 1992، كما يعرفون الصلات الوثيقة التي تربط دوائرهم بأطراف سيئة السمعة في الجزائر، ظل دورها هو إشعال الفتنة.

ويسري القول نفسه على طريقة تعامل باريس مع مشكلة الصحراء المغربية، حيث ظهر حرصها على استمرارها، فيما توحي للمغرب خلاف ذلك. وفي الوقت الذي تبرز فيه "مدام ميتران" زوجة الرئيس الفرنسي السابق، كأكثر المتعاطفين مع قضية ما يسمى بـ"الشعب الصحراوي"، وأهم المدافعين عن حقه في تقرير المصير في المحافل الدولية، يبدي شيراك خطابا متعاطفا مع حق المغرب في الحفاظ على وحدة أراضيه وسيادته عليها، بما في ذلك أقاليمه الصحراوية؛ وفي نهاية الأمر تصير فرنسا الرابح على الصعيدين، الإنساني والسياسي، فيما تبقى المصالح المغربية مرتهنة.(1)

1- المرجع نفسه،

المبحث الثالث
الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية

تمت معالجة أهداف وأبعاد وسياسات الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي وفق اتفاقية ماستريخت ومسار برشلونة، نظراً لتواجد سياسات معينة ومتعاقبة حكمت العلاقة بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية.

ارتبطت دول المغرب العربي منذ القدم، بعلاقات متميزة مع أوربا، تمثلت في العديد من المراحل والمواقف، تراوحت بين حالات التعاون القائم على المنفعة المتبادلة، وذلك في مرحلة ما قبل الاستعمار الأوربي للمنطقة والتي تزامنت مع الفتح والتوسع الإسلامي، إذا كانت المعاملة الند للند في المسائل التجارية والعسكرية..

انتقلت العلاقات إلى حالات من النزاع والحروب والهيمنة والاستعمار أثناء الحقبة الاستعمارية التي خضعت إليها دول المغرب العربي.[1]

وأخيراً تميزت تلك العلاقات بالتبعية والتعاون والشراكة بعد استقلال في عدة مجالات.

---

1 - رمزاني كية ،**الشراكة الأوربية- المتوسطية: اطاربرشلونة** ،(ابوظبي، مركزالامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،سنة.2000.) ص33.

مما وطد تلك العلاقات بين الطرفين هو اعتبار منطقة المغرب العربي في نظر الأوربيين فضاء أوربياً، يجب الانفراد به ومن ثم ربط بلدانه بسلسلة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والأمنية، للاستفادة من السوق المغاربية الاستهلاكية الواعدة، وكذلك إبراز الدور الأوربي ومكانته في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كقوة اقتصادية وسياسية معتبرة، قادرة على دول المنطقة والخروج عن السيطرة الأمريكية خاصة من الناحية الأمنية.

انتهجت المجموعة الأوربية عدة سياسات بدول المغرب العربي منذ الستينات، بدأت باتفاقيات تجارية بحتة، تطورت إلى مجالات مالية واقتصادية عبر ثلاث مراحل متميزة من سنة 1969 إلى غاية 1995، أعقبتها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتي سوف نتطرق إليها موضع آخر، اتسمت فيها العلاقات بعلاقة مركز بالمحيط.

- بدأت المرحلة منذ سنة 1969 إلى غاية سنة 1973، سميت بالسياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوربية، تميزت بإبرام اتفاقيات تجارية بحتة مع تونس والمغرب لمدة 5 سنوات، الهدف منها دمج اقتصاديات البلدين في الاقتصاديات الأوربية، وتسهيل الدخول الحر للسوق الأوربية.

أما بالنسبة للجزائر وليبيا فلم تشاركا في تلك الاتفاقيات نتيجة أوضاعها الداخلية (الانشغال بالتنمية المحلية).

- أعقبت تلك المرحلة، مرحلة ما يسمى بالسياسة الشاملة المتوسطة من سنة 1976 إلى سنة 1987، فتحت المجال إلى الدول المتوسطية الأخرى، من حيث العدد والمجالات، شملت 8 دول منها سبع دول عربية (تونس، الجزائر، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان) ويوغسلافيا.

شملت المبادلات التجارية والتعاون المالي والمساعدات التقنية بغية ضمان استمرارية سيطرة المركز على الأطراف في المسائل الاقتصادية.[1]

أما المرحلة الثالثة فتمثلت في إطلاق السياسة المتوسطية المتجددة منذ سنة 1988 إلى غاية 1995، هذه السياسة أملتها أحداث بارزة على الصعيد الدولي والأوربي والمغاربي، تمثلت في انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفيتي وبداية تفكك دول أوربا الشرقية، بروز قطب أوحد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز تكتلات اقتصادية أخرى فعلى المستوى الأوربي شهدت أوربا عملية التلاحم عبر معاهدة ماستريخت (1992/2/7)، والتي استهدفت اكتمال البناء الأوربي والعمل على تنفيذ التكامل الأوربي قصد تحقيق الوحدة الأوربية في جميع المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، للوقوف بجانب القوى الكبرى، ومواجهة مختلف التحديات المفروضة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

---

1 - المرجع نفسه.

أما على المستوى المغاربي فنجد إطلاق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، وإعادة جدولة الديون الخارجية، مما جر الدول المغاربية إلى الاندماج شيئاً فشيئاً في الاقتصاد المعولم، ومن الناحية السياسية ظهر التحول الديمقراطي عبر إصلاحات سياسية ودستورية على الخصوص المغرب، تونس، الجزائر.

إلا أن تلك السياسات منذ ظهورها وما بعدها، قد تخللتها عدة أبعاد سياسية وأمنية، واقتصادية، وثقافية، عمدت أوربا على تحقيقها نوجزها في التالي:

الأبعاد السياسية:

- تمثلت الأبعاد السياسية في إيجاد فضاء مشترك للسلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبح من الأولويات لأي تقارب بين الطرفين الأوربي والمغاربي، وذلك عن طريق فتح الحوار السياسي الكثف والمستمر، احترام حقوق الإنسان والحريات، التنوع والتعددية في المجتمع، بغية استعادة المكانة الدولية للاتحاد الأوربي، عبر النزعة الاستقلالية والتحررية من الضغط الأمريكي.

الأبعاد الأمنية:

- أما الأبعاد الأمنية، فقد تمثلت في التركيز على مفهوم الأمن الجماعي الإقليمي، حيث طرحت السياسة الأمنية الأوربية- المتوسطية، والتي تهدف إلى محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، نتيجة أن منطقة المغرب العربي تشكل منطقة إستراتيجية للأمن

الأوربي، خاصة وأنها امتداد جغرافي لغالبية الأراضي والشواطئ الأوربية.

الأبعاد الاقتصادية:

- تمثلت الأبعاد الاقتصادية في الرؤية الأوربية الجديدة لمصالحها الاقتصادية في المنطقة، والمتمثلة في ربط الاقتصاديات المغربية بنيوياً بالاقتصاد الأوربي عبر الشراكة، بغية الحد من التدخل الأمريكي في المنطقة عبر إنشاء منطقة رخاء مشترك، ومنطقة تجارة حرة بحلول سنة 2010، ومساعدة الدول المغاربية الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

الأبعاد الثقافية:

- أما الأبعاد الثقافية، فتمثلت في الحضور التاريخي للثقافات واللغات الأوربية في المجتمعات المغاربية خاصة اللغة الفرنسية والإيطالية والإسبانية عبر حوار الثقافات والحضارات، وطرح مبادرات تعاون جديدة في المجال الثقافي عبر عدة آليات منها برامج TEMPUS و MEDA، الخاصة بتنمية المبادلات الثقافية في المجالات التعليمية والإعلام والاتصال.

---

1 - المرجع نفسه.

المبحث الرابع
أهداف فرنسا إتجاه المغرب العربي

مثل هـذه الزيـارة الـتي قـام بهـا سـاركوزي لليبيـا لتفعيـل دور فرنسا في المنطقة من خلال مشروع من اجل المتوسـط لم تكـن واردة دون أن يقـدم النظـام الليبي مؤشـرات تـدل علـى اعتدالـه واسـتعداده للتقارب مع القوى الأوروبية في السنة الماضية، مما مكنه من العـودة إلى السـاحة الدوليـة بعـد مرحلـة طويلـة مـن المناكفـة وشـدّ الحبـل، فبعد غزو العراق أعلن النظام الليبي تخليه عن برامج التسلح النـووي طواعيـة بعـد عـدة أشـهر مـن المفاوضـات السـرية مـع واشـنطن ولنـدن تُوِّجت بإعلان بريطانيا عن الخطوة الليبية.

وقـد خلفـت طريقـة الإعـلان عـن تلـك المبـادرة - حيـث إنهـا تمـت مـن طـرف لنـدن ولـيس طـرابلس - ، والمفاوضـات السـرية مـع بريطانيـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة دون إشـراك فرنسـا اسـتياء واسـعاً لـدى المسـؤولين الفرنسـيين الـذين رأوا في ذلـك نوعـاً مـن النيـة المبيتة في استبعاد أي دور فرنسـي في مبـادرة كـبرى مـن هـذا النـوع، وفي منطقة ظلت تعد على الدوام مربعـاً اسـتراتيجياً فرنسـياً بامتيـاز، بالنظر إلى ماضيها الاستعماري الطويل، ثم جـاءت خطـوة التعـويض اللـيبي لضـحايا طـائرة لـوكربي لتزيـد مـن غضـب الفرنسـيين، فاختـارت فرنسـا الـدخول في مسـاومة مـع النظـام اللـيبي ومطالبتـه بتعويض ضحايا طائرة"يوتا" الفرنسية التي أسقطتها المصـالح الليبيـة

فوق سماء النيجر عام 1989م، رداً على التدخل العسكري الفرنسي في التشاد، وطرد القوات الليبية منها، وقبلت ليبيا بعد مفاوضات صعبة دفع (170) مليون دولار لعائلات الضحايا الفرنسيين، مما أدى إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية - الليبية.

وقد مهدت تلك الانفراجة، وإعلان النظام الليبي تخليه عن"الإرهاب"، واعترافه بالممارسات الماضية علناً، وتغيير الخطاب الراديكالي لدى المسؤولين الليبيين؛ مهدت لعودة ليبيا إلى المسرح الدولي، وشطب اسمها من اللوائح السنوية التي تعدها الإدارة الأمريكية عن الدول الراعية للإرهاب، ورفع الحصار الاقتصادي والحظر على استيراد الأسلحة اللذين كانا مفروضين عليها في السنوات الماضية، وبدأت طرابلس تستقبل المسؤولين الأوروبيين، حيث قام بزيارتها خلال الشهور الماضية كل من رئيسي الوزراء البريطاني طوني بلير، والإيطالي سيرجيو برلسكوني، والمستشار الألماني جرهارد شرودر، وأخيراً الرئيس الفرنسي شيراك.

منافسة فرنسية - أمريكية على المنطقة:

لكن إلى جانب الهاجس الاقتصادي والتجاري تدرك فرنسا أنها دخلت مع واشنطن في منافسة محمومة على النفط في المنطقة المغاربية، خاصة وأنها تعي جيداً أنّ الانفراج في علاقاتها مع الجماهيرية لم يكن ممكناً قبل أن ترفع واشنطن اسم ليبيا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وتصدر"تبرئة ذمة" في حقها، وهو ما دفع أحد المعلقين الفرنسيين إلى القول بأن فرنسا لا تزال ضحية

الولايات المتحدة الأمريكية التي تحدد هي أي الدول من "محور الشر" وأي الدول من خارجه.[1]

بداية التطبيع الفرنسي - الليبي تأتي في سياق تطورات سياسية وإستراتيجية ضخمة تمر منها منطقة المغرب العربي، وتنهض كمؤشر على انطلاق الصراع بين باريس وواشنطن على النفوذ في المنطقة، فخلال الأسابيع القليلة المقبلة سينعقد بالمغرب "منتدى المستقبل" الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بغرض الدفع بمشروع "الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا"، ودمقرطة 1 الأنظمة العربية والإسلامية، وهو عنوان على تمادي النفوذ الأمريكي في المنطقة، وبمثابة تتويج لحربها على العراق التي كانت فرنسا وألمانيا من المعارضين لها، كما أنه - أي المنتدى - يأتي في سياق التمدّد الأمريكي في المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وخاصة على المستويين الأمني والعسكري، دون إغفال المستوى الاقتصادي والتجاري الذي يتقوى بفعل الديناميكية التي فتحها مشروع الشراكة الأمريكية - المغاربية المعلن عنها في عام 1998م، وكذا المستوى السياسي المتمثل في التعاطي الأمريكي مع موضوع النزاع حول الصحراء المغربية على حساب أي دور يمكن أن تلعبه فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة في المنطقة.

---

1 - ادريس الكنبوري، "**فرنسا والمغرب العربي.. العودة للدور القديم**" متحصل عليه من موقع:

http://www.midad.me/arts/view/aut/25310

ويمكن القول بأن الزيارة الخاطفة للرئيس الفرنسي لليبيا على رغم قصرها إلا أنها تتخذ طابعاً رمزياً قوياً بالنسبة لسياسة فرنسا المغاربية في هذه المرحلة، تريد من خلالها باريس وهي تحضر القمة العاشرة للمنظمة الدولية للفرانكفونية في "واغادوغو" ببوركينا فاسو أن توجه رسالة إلى واشنطن، فهذه القمة ستحضرها الجزائر بصفتها عضواً جديداً بالمنظمة منذ استقلال الجزائر عن فرنسا في بداية الستينيات من القرن الماضي، حيث ظلت الجزائر التي تشهد أكبر انتشار للغة الفرنسية في المنطقة تقاطع هذه المنظمة منذ إنشائها إلى عام 2002 عندما حضر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة القمة التاسعة لها في بيروت، من هنا فإن الرئيس الفرنسي يحضر القمة وفي جعبته مكسبان مهمان في المنطقة: عودة الجزائر إلى حظيرة المنظمة الفرانكفونية، وتطبيع العلاقات مع ليبيا.[1]

والرسالة الفرنسية إلى واشنطن تقول: إنه إذا كان "منتدى المستقبل" سيتعرض لإصلاح الأنظمة العربية والإسلامية وفق مشروع جاهز لا يأخذ في الحسبان الاختلافات الثقافية بين بلدان المنطقة، فإن قمة الفرنكوفونية ستعالج التعددية الثقافية، وحوار الحضارات، وفي الظاهر يبدو ذلك تشخيصاً لحجم الخلافات الفرنسية - الأمريكية، لكنه في العمق يخفي صراعاً استعمارياً على النفوذ في المنطقة.

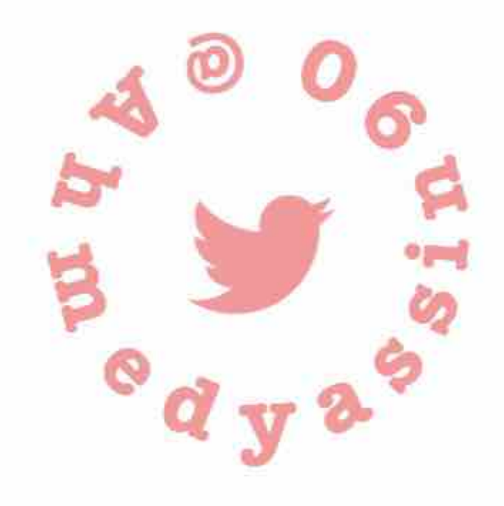
---

1 - المرجع نفسه.



الفصل الرابع

الآليات تطبيق إستراتيجية الاتحاد الأوربي في المنطقة المتوسطية والمغاربية



@Ahmedyassin90

أما في الفصل الرابع، فقد تم تخصيصه لآليات تطبيق إستراتيجية الاتحاد الأوربي في المنطقة المتوسطية والمغاربية، عبر طرح مسار برشلونة، واتفاقيات الشراكة الأوربية –المغاربية- وأخيراً تقييم الشراكة الأورو- متوسطية ككل، وتقييم الشراكة الأورو- نغاربية على وجه الخصوص.

المبحث الأول
الأطر القانونية لهذا التواجد

ولذلك عملت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية على عدة مستويات وفي عدة أبعاد؛ ففي إطار التعاون الجماعي يوجد عدة أطر للتعاون في الأبعاد الاقتصادية والأمنية. فمن الناحية الاقتصادية تتعدد أطر التعاون، ومن أهمها:

1- إطار اتفاقية لومي:

وهو أحد أهم قنوات العلاقات متعددة الأطراف التي تربط دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول المحيط الهادي والكاريبي. وقد وُقِّع في إطارها أربع اتفاقيات بدأت الأولى عام 1975م وضمت 46 دولة من دول أفريقيا والمحيط الهادي والكاريبي، وتوسعت العضوية حتى ضمت حوالي 69 دولة في اتفاقية لومي الرابعة التي طبقت في الفترة من 1995- 2000م. وقد حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تجديد الاتفاقية بعد

انتهائها؛ حيث صاغت اتفاقية جديدة هي اتفاقية كوتونو في يونيو 2000م.[1]

واتفاقيات لومي هي أساساً اتفاقيات تنموية استطاعت الدول الأفريقية الاستفادة منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية. إلا أن الحوار بين دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية ودول المحيط الهادي والكاريبي في الفترة التي سبقت إعلان اتفاقية كوتونو الأخيرة كشف عن إدخال عناصر جديدة إلى اتفاقية التعاون بين الجانبين؛ حيث طرحت قضايا الحوار السياسي والحكم الجيد وحل الصراعات كمبادئ أساسية للاتفاق الجديد، وهي المبادئ التي أشارت إليها اتفاقية لومي الرابعة.

ومن الجدير بالذكر أن طرح الولايات المتحدة لقانون النمو والفرص في أفريقيا كان الغرض منه منافسة إطار اتفاقيات لومي مما يعد مظهراً من **مظاهر التنافس الاقتصادي** بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في المنطقة.

وتهدف الاتفاقية الجديدة إلى ما يلي:

- إحداث تغيير جذري في تنظيم العلاقة بين أوروبا وإفريقيا؛ حيث تمّ إلغاء النظام الذي يمنح تفضيلات لإفريقيا من جانب واحد، كما كان في اتفاقية لومي القديمة، وذلك ليحلّ محله اتفاق

1 - توفيق راوية، **التنافس الدولي في القارة الإفريقية**: متحصل عليه من موقع الانترنت يوم 2009/01/20 Albayan-magazine.com.

إقليمي للتجارة الحرة بين الجانبين بعد فترة انتقالية مدتها 8 سنوات.

- القضاء على الفقر في إفريقيا ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التحرير التدريجي لتجارتها مع أوروبا مع مراعاة الظروف الاقتصادية في هذه الدول.
- تقديم منح مالية لإفريقيا ودول بحر الكاريبي والمحيط الهادي قدرها 13.5 مليار يورو خلال الفترة من 2000 إلى 2007 إلى جانب 9 مليارات منح سابقة لم تستفد منها هذه الدول.

ومن المنتظر أن يتم التوقيع على هذه الاتفاقية في 31 مايو 2000 في قمة تعقد لهذا الغرض في "سوفا" عاصمة جزر فيجي لتبدأ بعدها مرحلة مشاركة إستراتيجية بين أوروبا وإفريقيا.

2. إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية:

يلاحظ أن الدول الأوروبية في تعاملها مع القارة الأفريقية عملت على فصل الشمال الأفريقي عن الجنوب الأفريقي؛ فإذا كان إطار اتفاقيات لومي قد تعامل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء فإنها شكلت إطاراً جديداً للتعامل مع دول الشمال الأفريقي؛ من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية[1].

1- وقد أسس مؤتمر برشلونة 1995م هذا الإطار تعبيراً عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب

---

1 - المرجع نفسه، ص.2.

المتوسط بما فيها دول شمال أفريقيا. ويقوم هذا الأساس على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية. ففي المجال الأمني أورد إعلان برشلونة خمسة مبادئ أساسية هي: حل المنازعات بالطرق السلمية، الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نزع أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي المجال الاقتصادي أكد الإعلان على أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة، وإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى عام 2010م، والحوار بين الطرفين في قضايا الديون والمساعدات.

ويعد هذا المشروع بدوره - مثله كمثل الإطار الأول - معبراً عن التنافس الأوروبي الأمريكي في القارة. فتأييد الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية يصطدم مع تأييد الولايات المتحدة للمشروع الشرق أوسطي. كما أن منطقة الشمال الأفريقي هي منطقة تنافس أمريكي فرنسي؛ حيث طرحت الولايات المتحدة في يونيو 1998م مشروع شراكة اقتصادية أمريكية مغاربية مع دول المغرب العربي الثلاث تمهيداً لإقامة منطقة للتجارة الحرة تتنافس بها مع العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوروبية بهذه الدول.[1]

1- المرجع نفسه، ص4.

أما عن التعاون الجماعي على المستوى الأمني فقد سعت الدول الأوروبية بعد مذابح رواندا إلى دعم الدبلوماسية الوقائية، وبحث إمكانية تشكيل قوات أفريقية لحفظ السلام في إطار الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية. وقد حاولت دول الاتحاد الأوروبي منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية من خلال مشاركتها في عمليات الإنذار المبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن أمثلة النزاعات التي حاولت دول الاتحاد الأوروبي التدخل لحلها الحرب الأثيوبية الإريترية؛ حيث أرسل الاتحاد الأوروبي وفداً ثلاثياً يضم ممثلين عن ألمانيا والنمسا وفنلندا إلى أديس أبابا في مهمة وساطة لمحاولة تهدئة الصراع بين البلدين.وفي إطار العلاقات الخاصة التي تربط بين بعض الدول الأوروبية وأفريقيا تجدر الإشارة بشيء من التفصيل إلى العلاقات الفرنسية الأفريقية وسياسة فرنسا في أفريقيا

3- برنامج ميدا:

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية وبالتالي يتم تطبيق فصول عملية برشلونة الثلاثة. وقوام هذا البرنامج ميزانية تبلغ 4,685 مليار يورو خصصت للتعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي وشركائه الأوسطيين في الفترة الواقعة ما بين 1995 – 1999 وتخصيص مبلغ 5,35 مليار يورو للفترة الواقعة ما بين 2000 و 2006 ويرافق هذه المنح من ميزانية

المجموعة الأوروبية فرصة توفر إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي . وتتوفر 90 بالمائة من الأموال من خلال برنامج ميدا عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد والجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية بينما تخصص العشرة بالمائة الباقية إلى النشاطات الإقليمية والتي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها.[1]

يركز برنامج ميدا على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة وهذه الأولويات هي:

دعم التحول الاقتصادي:

والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص.

تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي: والهدف هو تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية

تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود:

والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

---

1 - مقال (التعاون)، عن بعثة المفوضية الأوروبية، متحصل عليه من موقع : www.deljor.cec.eu.int

ويمول برنامج ميدا المبادرات المحددة السياسة التي وضعها وحددها كاملة المستفيدون ويهدف تمويل الاتحاد الأوروبي من خلال هذا البرنامج إلى تفعيل مصادر الدول المستفيدة من أجل إيجاد تغيرات هيكلية اقتصادية دائمة.

وبانتهاء عام 2000 بلغت الالتزامات الأوروبية للأردن عند بدء عملية برشلونة حوالي 1ر552 مليون يورو منها 1ر244 مليون يورو منحة برنامج ميدا المقدمة من الاتحاد الأوروبي، وميزانية 25 مليون يورو كرأس مال طوارئ يديره بنك الاستثمار الأوروبي و 283 مليون يورو يقدم كقروض طويلة الأمد من مصادر بنك الاستثمار الأوروبي الخاصة . وقد حقق الأردن في نهاية العام منزلة أفضل شريك من حيث مصادر ميدا والتي وصلت إلى حد الدفع للأردن ما قيمته 80 بالمائة من قيمة المنحة المخصصة له.

- تمثلت آليات تطبيق إستراتيجية الاتحاد الأوربي في المنطقة، في طرح الشراكة الأورو- متوسطية، عبر مؤتمر برشلونة (27- 1995/11/28)، كإطار لتدعيم الروابط الجماعية، بغية إقامة نظام إقليمي مشترك للتعاون والأمن متعدد الأطراف والمجالات.

- تستمد الشراكة الأورومتوسطية منطلقاتها الفكرية من الليبرالية الجديدة والتي تقدم الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية، بحيث تعتبر الرفاهية الاقتصادية صمام الأمان لمنع المشكلات السياسية والأمنية بمنطقة المتوسط، من أن

تستفحل وبالتالي تفجر المنطقة وتنقل إلى أوربا عبر الهجرة (احتواء المشكلات الأمنية على المدى البعيد عن طريق تعزيز الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي).

- أما المنطلق الثاني فيتمثل في عملية التكامل الفني، وأحداث ترابط بين دول الإقليم المتوسطي، عن طريق خلق شبكة من المصالح والارتباطات على أرض الواقع في عدة مجالات اقتصادية وتجارية وفنية، عبر مشاريع مشتركة تتمتع بتوافق الأطراف المختلفة، وتعود بفائدة سريعة على جميع أطراف العملية التكاملية.

- إن الهدف المحوري من وراء مؤتمر برشلونة، هو الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط مع حلول سنة 2010، تشمل ما بين 30 إلى 40 دولة،

بتعداد سكاني يبلغ حوالي 600 مليون نسمة، تمكن الاتحاد الأوربي من استعادة مكانته كقوة اقتصادية وسياسية في منطقة المتوسط، بحيث يمكن معه لعب دور متعاظم على الساحة العالمية والخروج من السيطرة الأمريكية بعد انتهاء فترة الحرب الباردة.

- حددت وثيقة برشلونة ثلاثة مجالات رئيسية مرتبطة ومتكاملة مع بعضها البعض، تمثلت في الشراكة السياسية الأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة الثقافية والاجتماعية.

- تعتبر الشراكة السياسية الأمنية، من أهم المجالات التي تركز عليها الشراكة الأورو- متوسطية، نتيجة لاعتبار المنطقة، منطقة إستراتيجية هامة لأمن أوربا، ومن هنا كان الاهتمام بهذا المجال والذي ينطلق من فرضية أساسها أن السلم والاستقرار في المنطقة المتوسطية، هو هدف مشترك لجميع دول الشراكة والذي لا يتحقق إلا بتدعيم الحوار السياسي المنظم، عن طريق تدعيم قيم الديمقراطية، واحترام الحريات الأساسية، التنوع والاختلاف، محاربة التعصب، تعزيز الأمن الإقليمي عن طريق الالتزام بالمواثيق الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية.[1]

- أما لشراكة الاقتصادية والمالية فتعتبره أداة أساسية معتمدة لتنفيذ محتوى المجال السياسي الأمني، عن طريق التركيز على التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن، بهدف خلق منطقة من الرخاء المشترك في المتوسط، تدعيم الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتحديث الهياكل الاقتصادية، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص والاهتمام بنقل التكنولوجية وتطوير البحث العلمي، وذلك عن طريق زيادة حجم المساعدات المالية والمعونات الاقتصادية والقروض.

- أما بالنسبة للشراكة الثقافية والاجتماعية فتعتبر قاعدة حقيقية للتقارب والتفاهم وتطوير الإدراك المتبادل بين دول البحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه، تسمح بتعزيز الاحترام

---

1 - المرجع نفسه.ص 2

المتبادل للثقافات والأديان والحضارات المختلفة، عن طريق نشر اللغات والتعاون في مجال التعليم.

هذا النوع من الشراكة يؤكد على إشراك المجتمع المدني في عملية التحول الاقتصادي والسياسي عن طريق تبادل البرامج والتظاهرات، والتعاون في مجال الهجرة ومحاولة تسهيل تنقل الأفراد فيما بين الدول والمجتمعات.

- لتجسيد ما سبق تم إبرام عدة اتفاقيات أورو- متوسطية نكتفي في هذا المجال بالاتفاقيات أور- مغاربية.

- ارتبطت دول المغرب العربي الثلاثة (تونس، المغرب، الجزائر)، باتفاقيات شراكة مع أوربا، كان أولها اتفاقية الشراكة الأوربية التونسية، التي أبرمت يوم 17 جويلية 1995، تزامنت مع مؤتمر برشلونة، تمثلت في مساندة التحديث الاقتصادي في تونس ورفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج، والانفتاح على التجارة الخارجية، وتحرير المبادلات الصناعية، وتدعيم القطاع الخاص وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع الاستثمارات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوربي وتونس، وكذلك تدعيم الحوار كأداة للتعاون السياسي.

- ثاني اتفاقية شراكة كانت مع المغرب أبرمت يوم 26 فيفري 1996، بعد مفاوضات عسيرة حول ملف الزراعة والصيد البحري، نتيجة المنافسة الاسبانية والبرتغالية وتطبيق السياسة الزراعية المشتركة، التي أضرت بالمنتجات المغربية تمثلت الاتفاقية

في طرح إنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي خلال 12 سنة عبر إلغاء الحقوق الجمركية بصفة تدريجية على المنتجات المصنعة ما عدا قطع النسيج والسلع الفلاحية، تمويل الاستثمارات ومساعدات فنية في مجال إصلاح النظام الاقتصادي.

- أما بالنسبة لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية، فقد تأخرت عن جيرانها إلى غاية 2001/12/19 مع تقديم مهلة للتطبيق إلى غاية 2005/09/01، احتوت على ثلاث محاور: سياسية، اقتصادية، ثقافية.

ففي الجانب السياسي تم التأكيد على الحوار السياسي ودفع المسار الديمقراطية، من أجل الوصول إلى منطقة أمن وسلام خالية من الأخطار.

أما في الجانب الاقتصادي فقد انصب على التفكيك الجمركي وإلغاء الحواجز خلال 12 سنة، تأهيل المؤسسات للمنافسة وفتح السوق الجزائرية، ثم الاندماج في اقتصاد السوق والاقتصاد العالمي، تحضير الجزائر للدخول للمنطقة الحرة سنة 2010.

أما على المستوى الاجتماعي و الثقافي فقد نصت الاتفاقية على التشاور حول تنقل الأشخاص، دور المجتمع المدني، إعادة النظر في النظام التعليمي والتكويني وتبادل الخبرات.

إلا أنه قد احتوت الاتفاقية على جوانب تضمنت 11 مادة شملت الجوانب التالية: التعاون في المجال القضائي والقانوني

ومكافحة الإرهاب والرشوة، دعم المؤسسات لتطبيق القانون وسير العدالة، ومحاربة الجريمة المنظمة وتبيض الأموال والمخدرات، تنقل الأشخاص والتأشيرة وقضايا الهجرة.[1]

أما عن تقييم الشراكة الأورو- مغاربية فيمكن تقديم تقييم أولي يتمثل في النقاط التالية: يلاحظ عدم التنسيق بين البلدان المغاربية، حيث سارعت كل دولة للتفاوض بمفردها مع الاتحاد الأوربي، مما أضعف مواقفها التفاوضية (كتلة 15 دولة أمام دولة واحدة)، هذا بالإضافة إلى أن الشراكة تعتبر مشروع أوربي لم تستشر فيه الدول سواء من حيث المنطلقات أو الأهداف أم التمويل.

كما يلاحظ عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بين الاتجاهين الأوربي والمغاربي، حيث تعتبر أوربا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي (الصادرات، الواردات 70 بالمائة - 80 بالمائة، بينما تشكل واردات الدول المغاربية حوالي 7 بالمائة من إجمالي الصادرات)، هذا مما عمق التبعية الاقتصادية والمالية.

أما بالنسبة للمخصصات المالية الأوربية فلم تستفد منها الدول المغاربية إلا في حدود 26 بالمائة، نتيجة لسنوية الاعتمادات ولنوعية المشاريع التي لا تخدم اقتصاديات دول المغرب العربي.

كما أن الانفتاح على الصناعات الأوربية وتحرير التجارة الخارجية سيؤدي إلى منافسة شديدة نتيجة عدم صمود المؤسسات

---

1 - المرجع نفسه. ص.4.

المغاربية على المدى المتوسط، أما على المدى البعيد فتكون استحالة قيام صناعات جديدة مغاربية.

- أمـا بالنسـبة لتقيـيم الشـراكة الأورو- متوسـطية ككل، فهناك فريقين: فريق مؤيد للشراكة بمحتواها ، وفريق معارض.

- يرى الفريق المؤيد أنه في ضوء الخيارات المتاحة، تبقى الشراكة الأورو- متوسطية أفضل خيار متاح للبلدان العربية، فهي مجال لإعادة التوازن والخروج من الانعزالية، وذلك للاستفادة من النفقات المالية والتجارب والخبرات، ومحاولة التكتل للمساومة.

أما بالنسبة للفريق المعارض فإن الأمل معدود في الفضاء الأورو- متوسطي، نتيجة لعدم زوال التناقضات، بل مبادرة برشلونة عبارة عن نوع آخر من أنواع الهيمنة والتبعية على جميع المستويات هدفها الاندماج في الليبرالية الجديدة والاقتصاد العالمي المهيمن.

المبحث الثاني
تقييم واستنتاج

وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

يتضح من هذه الدراسة أن هناك أهدافها إستراتيجية لكل من أوربا وأمريكا تجاه دول المغرب العربي، يتم تنفيذها عبر آليات سياسية واقتصادية وثقافية للمحافظة على مصالحها القومية.

تهدف السياسة الأوربية منذ الستينات في منطقة المغرب العربي، إلى إبراز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها، لتشمل كل بلدان حوض المتوسط، لمواجهة المنافسة الحادة للقوى الاقتصادية الأخرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. كما تهدف أيضاً إلى إبقاء الدول المغاربية تابعة لها، عن طريق هيكلة عميقة لاقتصادياتها في إطار مفاهيم الليبرالية الجديدة، وكرد سياسي على المشروع الأمريكي الشرق الأوسطي.

من أهداف الشراكة الأورو- مغاربية احتواء وإعادة إدماج المغرب العربي في المنظومة الأوربية الجديدة، المندرجة ضمن النظرة النيوكولونيالية، التي تهتم بفتح الأسواق وإنشاء ظروف مناسبة للاستثمار الخارجي، ورفع القيود وتحطيم الحواجز والحمايات، دون إدراج خصوصيات كل دولة والعمل على مساعدتها على تنمية اقتصادياتها.

طرحت الشراكة الأورو- مغاربية من جانب واحد، هو الجانب الأوربي وما على الطرف الثاني الدول المغاربية كل على حده، إلا التكيف وقبول المقترحات المقدمة، مما يفقدها مبدأ المصالح المشتركة المتبادلة، ومن هنا نكون أمام مركز وأطراف، فالمركز يتمثل في الاتحاد الأوربي والأطراف تتمثل في الدول المغاربية فرادى، مما يرجح ثقل المركز مقارنة مع الأطراف، بحيث تتميز بتبعية اقتصادية واجتماعية للأطراف نتيجة للعلاقة غير المتكافئة بين الطرفين، وتكريس دور الدول المغاربية كمستودع للمركز وكسوق لتصريف منتجاته.

تعتبر اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوربي وكل دولة مغاربية بمثابة اتفاقات دفاع وحماية للاتحاد الأوربي ضد الهجرة القومية نحو أوربا عن طريق التركيز على الهاجس الأمني والاستقرار.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي والمتوسط مجالاً حيوياً، لارتباطهما بمصالحها في كل من أفريقيا والشرق الأوسط، إذ تعتبر المنطقة المغاربية منطقة عبور إلى الشرق الأوسط، مما استوجب في سياستها الخارجية التحكم في هذا الممر الاستراتيجي، من أجل تأمين الإمدادات النفطية من الشرق ومزاحمة الاتحاد الأوربي في مناطق يعتبرها فضاءاً أوربياً، وسداً للفراغ بعد خروج القوى الاستعمارية من القارة الأفريقية، وإحكام الهيمنة على هذا الجزء من العالم، فأطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرتها للشراكة الاقتصادية، عبر مشروع إيزنستات مع كل من

دول المغرب العربي باستثناء ليبيا وموريتانيا، مركزة على تونس، المغرب، الجزائر باعتبارهم دول رئيسة في الاتحاد المغاربي.

ليست للدول المغربية الثلاثة تونس والمغرب والجزائر أية إستراتيجية في شكل فردي أو جماعي، سواء اتجاه الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية، مما أضعف مركزهم التفاوضي مع الاتحاد الأوربي أو مع أمريكا.

إن غياب إستراتيجية مغاربية، سواء من أجل التنسيق والتعاون المغاربي، أو من أجل التعامل مع القوى الأجنبية، هي الأسباب الحقيقية للتغلغل وانتشار النفوذ الأوربي الأمريكي على حساب الاستقلالية المغاربية وإقامة تكامل حقيقي مغاربي، يرتقي بإمكاناته إلى مصاف التكتلات الجهوية الناجحة والمؤثرة في العلاقات الدولية، وفي النظم الجهوية الأخرى، ذات المصالح المباشرة بمنطقة المغرب العربي.

ومن هذا المنطلق يستدعي رسم إستراتيجية مغاربية، تنطلق من الواقع وتحدد أهدافا يمكن الوصول إليها بالنظر إلى المصير المشترك، بما يكفل مصالح شعوب المنطقة وبما يجعل مجهودات بناء المغرب العربي تتجسد على أرض الواقع، وبما يكفل بأن يؤدي المغرب العربي رسالته الحضارية، في إطار مناخ ديمقراطي وعملية سياسية مستمرة من التغيرات على كافة المستويات.

وللتوصل إلى ما تصبو إليه الدول المغاربية، من عوامل الوحدة والتكتل والازدهار لشعوبها، **ولعب دور جهوي في المنطقة يمكن تقديم التوصيات التالية:**

1- ضرورة الإيمان بأهمية التعاون والتفهم حول كيفية مواجهة المشاكل، وطرح الحلول، عن طريق التشاور والتحاور، وذلك بالتوفيق والتوازن بين الأهداف والمصالح المشتركة، ومواجهة التحديات سواء منها الداخلية أو الخارجية، عن طريق الانطلاق من الواقع، واحتواء المشكلات بين الدول المغاربية وتنسيق السياسات في جميع المجالات، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية.

بحيث يتجلى ذلك بالتأكيد على أمرين اثنين في هذا المجال:

أ- نبذ الخلافات وطرح جانباً المشاكل المفتعلة، ومحاولة فصل المسار التكاملي عن المزاجات المتقلبة للحكومات حتى لايصبح التكامل كبش لأبسط خلاف بين تلك الحكومات، وقضية إغلاق الحدود سنة 1994 وما انجر عنها من تجميد الاتحاد، وهي عبارة للأجيال القادمة ولشعوب المنطقة التي أثرت بشكل مباشر في عملية دفع التكامل المغاربي إلى الأمام.

ب- إفساح الطريق للمشاركة الشعبية في تقرير المصير المشترك طبقاً للأسس الديمقراطية في الحوار والتفكير مما يجنب المنطقة المغاربية موجات العنف والاضطرابات التي من شأنها

عرقلة الاستقرار السياسي، الذي يعتبر أساس وقاعدة للتنمية في جميع المجالات.

2- إعادة النظر في محتوى المعاهدة المنشأة لاتحاد المغرب العربي، ومعالجة ما يشوبها من خلل، خاصة المادة السادسة، التي تسببت في عرقلة، بل توقيف وتجميد مسار الاتحاد، هذا بالإضافة إلى تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي بما يتلاءم والمصالح المشتركة للبلدان المغاربية، عن طريق تسريع المصادقة على الاتفاقيات التجارية والجمركية، والبروتوكولات المرتبطة بها ووضعها موضع التنفيذ بقصد تأسيس السوق الموحدة الداخلية التي تدعم حرية انتقال الأفراد والموارد والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية.

3- إذا كان قد تم في الماضي القريب اتفاقيات شراكة ثنائية بين الاتحاد الأوربي ككتلة واحدة ودول المغرب العربي متفرقة، قصد زيادة تفتح اقتصاديات الدول المغاربية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتزام الحكومات المغاربية بتطبيق الإصلاحات الهيكلية، والاستفادة من المساعدات المالية المشروطة، فإنه من الأجدر بالدول المغاربية، من تصور صيغة للتنسيق والتكامل بين الخطط والسياسات الاقتصادية لكل دول المغرب العربي، عبر إستراتيجية موحدة تتيح الدخول في شراكة أورو- مغاربية بصفة تعاقدية بين الاتحاد الأوربي كطرف والدول المغاربية كطرف ثاني.

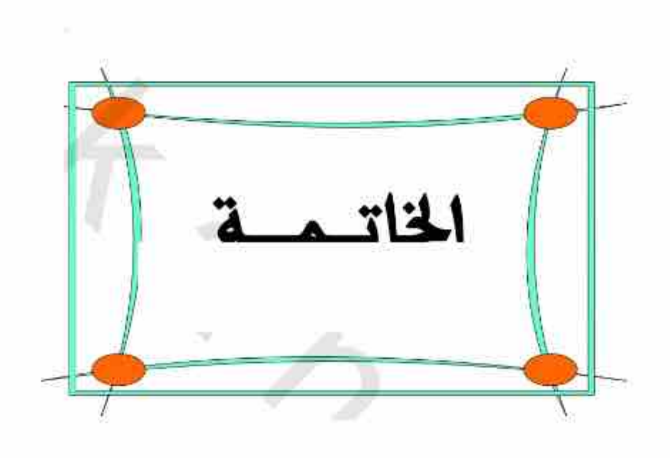
إن هذا التصور لا يمكن إدراكه إلا بإعادة ترتيب البيت المغاربي عبر مراحل، وذلك لتقوية مراكز دول مغاربية في إطار حوار الشراكة مع الأطراف الأخرى، بغية الاستفادة من الظروف الدولية المحيطة.

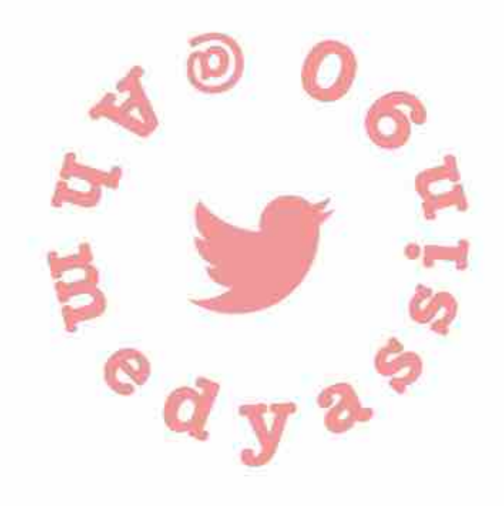
تستدعي هذه العملية بعث مشروع قومي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية بعيداً عن الخطب الإيديولوجية، حيث توضع في المقام الأول المصالح العليا المشتركة للمجتمع المغاربي، رسالته الحضارية ويمكن تجسيد ذلك عبر تدعيم اتحاد المغرب العربي بصفة تدريجية، منطلقين من المشاريع الاقتصادية المشتركة، وصولاً إلى الاتحاد الجمركي القطاعي، فالسوق المشتركة.

4- التشديد على التنسيق مع التجمعات العربية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي، أو أية دولة من الدول العربية الأخرى، وذلك عن طريق المشروعات المشتركة، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من فرص التجارة وتبادل المنافع ويقوي الموقف التفاوضي اتجاه أوربا والعالم الخارجي بصفة عامة ويجعل الاتحاد المغاربي نواة تكامل عربي منشود.

مما سبق يمكن الإشارة أنه نتيجة للقرب الجغرافي والعلاقات المميزة مع أوربا والآليات المستخدمة كحوار خمسة، والاتفاقيات الثنائية المبرمة، يبقى الاتحاد الأوربي مرشحاً للمزيد من التعاون مع دول المغرب العربي ومنطقة المتوسط وخاصة في مجالات

الهجـرة والتمويـل والطاقـة والقضـايا الثقافيـة أكثـر مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وذلـك بحكـم العوامـل الجغرافيـة والتـاريخ مـن جهة وبحكم المصالح الاقتصادية والتجاريـة الضخمة الـتي تشـهدها المنطقة وتجعل كل من الطرفين الأوربي والمغاربي عمقاً استراتيجياً للآخـر، خاصـة مـع إنشـاء منطقـة التجـارة الحـرة في المتوسـط سـنة 2010.


الخاتمــة


@Ahmedyassin90

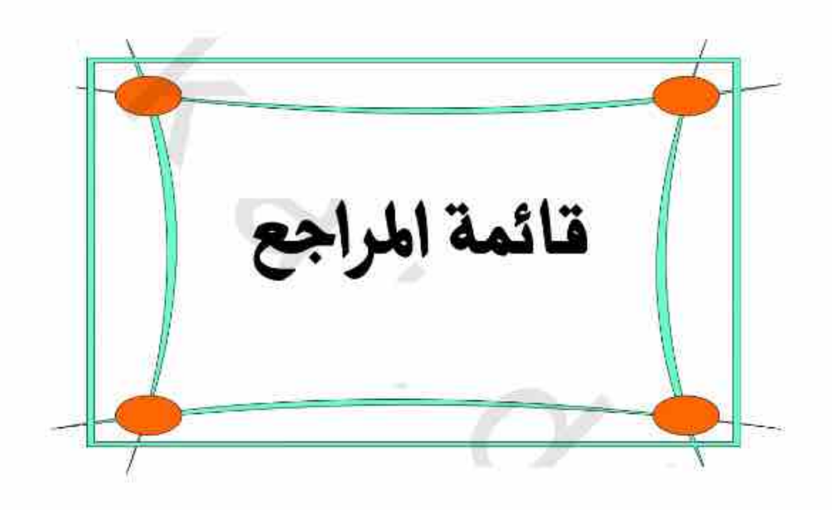
يتضح من العرض السابق انه مع منتصف التسعينيات ساد التنافس على المغرب العربي بين الأقطاب المتعددة للنظام الاقتصادي الدولي نتيجة تزايد فرص استغلال الاقليم استثمارياً وتجارياً.
ورغم احتدام التنافس بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية (فرنسا) على الساحة المغاربية كما اتضح من خلال سياستهما وردود أفعالهما تجاه أحداث القارة الإفريقية والإقليم المغاربي، فإن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس بعدة اعتبارات منها أن القوى الأوروبية والولايات المتحدة حلفاء، ولن يتصارع بعضهم مع بعض بشأن طموحات كل منهما على الساحة الأفريقية، كما يشير البعض إلى إحياء النمط القديم في السياسة الأمريكية الذي يؤكد على أن تكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة في أفريقيا، ولكن في إطار التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة.

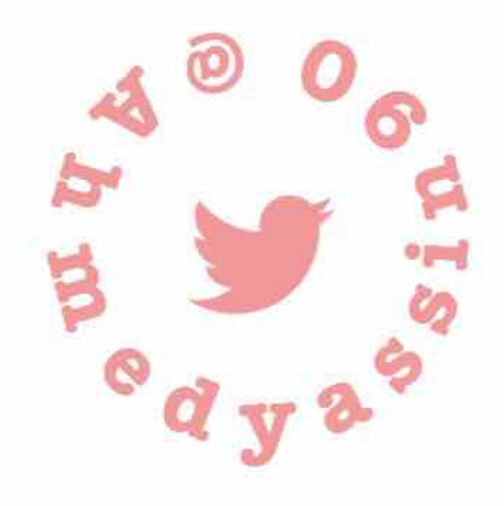
ولكن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأمريكية فقط؛ فهناك قوى جديدة صاعدة في أفريقيا من أهمها اليابان والصين. وقد تطورت سياسات تلك الدول تماشياً مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. فاليابان انحصر دورها في البداية على تقديم المساعدات إلا أنها مع أواخر الثمانينيات أعلنت سياسة جديدة تقوم على محاور ثلاثة: المساعدات، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام. وعملت اليابان على دعم التنمية في القارة الأفريقية وإثارة انتباه المجتمع الدولي تجاه أفريقيا بعد الاتجاه إلى تهميشها؛ وذلك

بدعوتها لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية أفريقيا - المعروف باسم تيكاد . عام 1993م ثم عقد المؤتمر الثاني عام 1998م. وبصفة عامة تركز اليابان في علاقتها مع أفريقيا على الجانب الاقتصادي مستخدمة في ذلك عدة أدوات أهمها المساعدات والاستثمارات والعلاقات التجارية. وتعد اليابان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في أفريقيا منذ بداية التسعينيات.

أما بالنسبة للصين فقد تحول اهتمامها بالقارة من دعم حركات التحرير في أفريقيا في الخمسينيات إلى تبني سياسة ترتكز على المصالح العامة والإستراتيجية بعيدة المدى لكلا الطرفين. كما تطورت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من الاعتماد على قناة واحدة في صورة مساعدات صينية حكومية إلى تعاون متبادل في صورة مشروعات مشتركة، وقروض بفائدة منخفضة بالإضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم.

ويعد هذا التنافس الذي تعددت أقطابه دليلاً على عودة الاهتمام بالقارة الأفريقية؛ وهو ما تجسد في الفترة الأخيرة في دعم الدول الصناعية الكبرى لمشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (المعروف باسم نيباد) ولكن لا يزال السؤال مطروحاً: هل مشروع التنمية الجديد يعبر بالفعل عن شراكة جديدة، أم انه مجرد مؤشر جديد على التنافس الدولي في أفريقيا، ومحاولة لفرض النموذج الغربي للتنمية على الدول الأفريقية؟


قائمة المراجع


@Ahmedyassin90

بالعربية:

الكتب:

1- عبيد الله مصباح زايد ، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة** ، طرابلس دار الدود.2002

2- مصباح عامر ،**معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية** ،الجزائر المكتبة الجزائرية بودود .2005

3- عبيد الله مصباح زايد ، الدبلوماسية، بيروت،دار الجيل 1999.

4- ابوعامر علاء ،**العلاقات الدولية (الظاهرة العلم الدبلوماسية والإستراتجية)**،عمان ،دار الشروق للنشر و التوزيع .2004

5- شلبي محمد ، المنهج في التحليل السياسي 'المفاهيم المناهج الإقترابات ،الأدوات ،الجزائر ،.1997

6- جنس لويد ،**تفسير السياسة الخارجية** ،(ترجمة محمد السيد سليم)،المملكة العربية السعودية ،عمادة شؤون المكتبات،.1989

7- دورتي جيمس ،بيروت بالستغراف ،**النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية** ،(ترجمة وليد عبد الحي)، بيروت، كاظمة النشر والترجمة و التوزيع .1985

8- يوسف حتى ناصيف ،**النظرية في العلاقات الدولية** ،دار الكتاب العربي .1985

9- - ناي جوزيف ،**المنازعات الدولية للنظرية والتاريخ**،ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل ،القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العامة ،.1997

10- السيد محمد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية**،ط2القاهرة مكتبة النهضة المصرية ،.1998

11- عبد الرحمن حمدي، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1998م).

12- بدر كاناليس، **العلاقات العربية الاوروبية حاضرها ومستقبلها**، (باريس، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1997).

13- ولعلو فتح الله، **المشروع المغاربي والشراكة الاورو- متوسطية**، (المغرب،دار توبقال للنشر1997).

14- رمزاني كية ،**الشراكة الأوربية- المتوسطية: اطاربرشلونة**، (ابوظبي،مركزالامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،سنة.2000.)

الدوريات:

1- نزيه الأيوبي ، جيران **متباعدون،"العلاقات الاقتصادية والسياسية بين اوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا**،" مجلة السياسة الدولية،ع.124 ، (مصر، القاهرة: افريل 1996) .

الرسائل والمحاضرات:

أ- **الرسائل:**

1- حشــود نــور الــدين ، **العلاقــات الجزائريــة الأمريكيــة 2004/1992** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو السياســية و العلاقــات الدوليــة :فــرع العلاقــات الدولية، 2004- 2005.

ب- **المحاضرات:**

1- بوقارة حسين، **محاضرة السياسة الخارجية المقارنة** ألقيت على طلبة العلوم السياسية أولى ماجستير ، جامعة محمد خيضر- بسكرة 2008/2007.

مواقع الانترنت:

1- خالد شوكات، **فرنسا والمغرب العربي..شراكة الولاء للمستعمر**، متحصل عليه يوم 2009/02/20من موقع

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171274646519&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

2- توفيق راوية (**التنافس الدولي في القارة الإفريقية**) ،متحصل عليه يوم 2009/02/20من موقع

.Albayan-magazine.com

3- مقال(التعاون)، عن بعثة المفوضية الأوروبية، متحصل عليه يوم 2009/02/22من موقع www.deljor.cec.eu.int

4- علي صوال، "الإستراتيجية الفرنسية اتجاه الوطن العربي،" ع، 10 (افريل 2003) متحصل عليه من موقع

http://www.sabanews.net/ar/news135358.htm

5- ادريس الكنبوري، " **فرنسا والمغرب العربي.. العودة للدور القديم** " متحصل عليه يوم 2009/02/18 من موقع

http://www.midad.me/arts/view/aut/25310

الكتب بالفرنسية:

1- Battistiilla. Dario.**Théores des ralations internationales**______Pressesde science pohitique.2003.

2- Andrè Charles Julien, **L' Afrique du nord en marche** , Paris, gallimard, 1975, P23

الكتب بالانجليزية:

1- baylis John, stive smith, the globilation of world politics, third idition, New york, oxford university 2001.

2- D FEARON Jemes , Domestic politicsForiegn, policy and theories of international relation, in sit internet htpp//www.people.fas.havand.edu/ - johonston/ gvo2882/fearon= pdf .

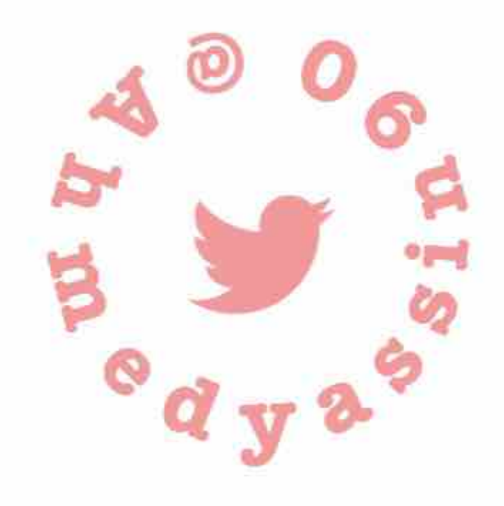
3- Resenau. James.N .KennthW.Thompson .Gavin Bayd .world politics : an Interducton new york ,thé Free press.1976

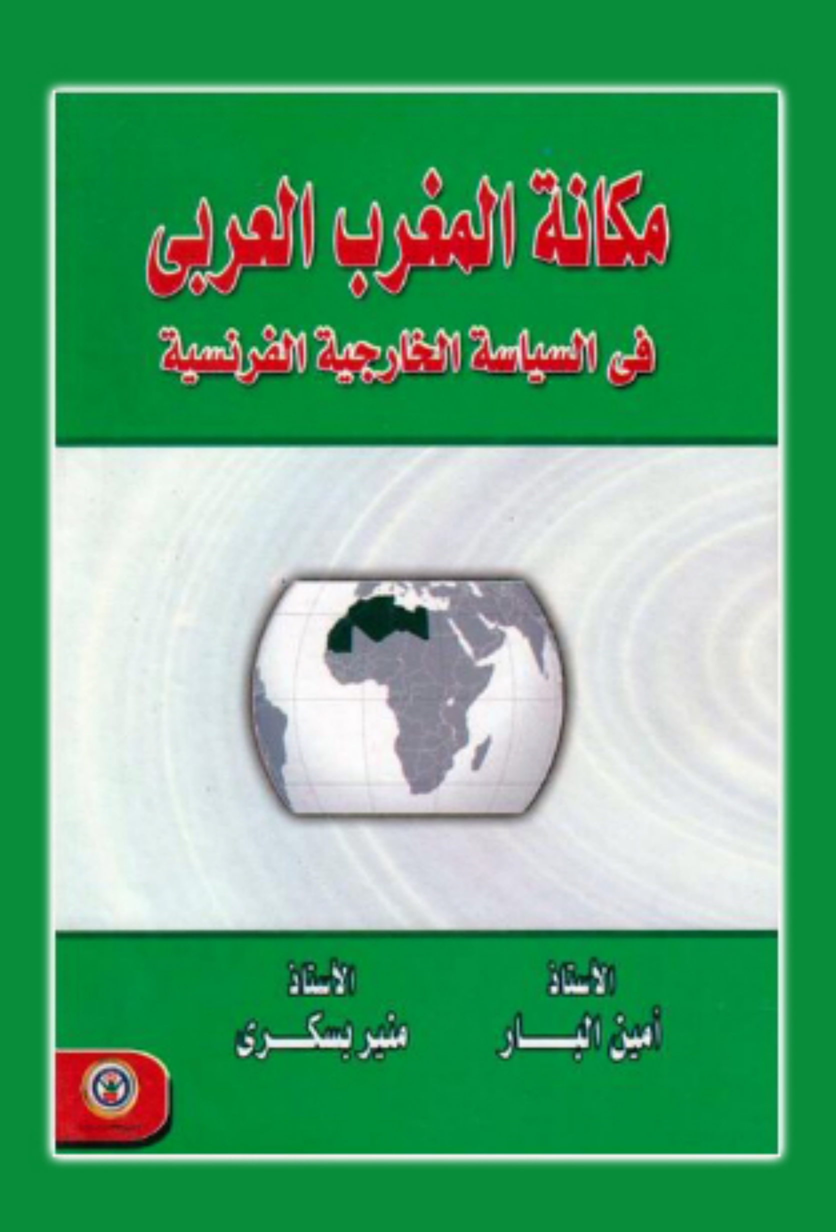
الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني **مكانة وأهمية المغرب العربي في السياسات الفرنسية**	37
المبحث الأول : تحديد مفهوم المغرب العربي	39
المبحث الثاني :الموقع الجيواستراتيجي للمغرب العربي	45
المبحث الثالث: مكانة و أهمية المغرب العربي في السياسة الفرنسية	47
المبحث الرابع:الخلفية التاريخية للمنظومة الأوروبية في المنطقة	51
الفصل الثالث **أهداف وأبعاد وسياسات الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي**	55
المبحث الأول: إستراتيجية فرنسا اتجاه دول المغرب العربي	57
المبحث الثاني :تجليات السياسة الفرنسية في المغرب العربي	61

الموضوع	رقم الصفحة


@Ahmedyassin90


مكانة المغرب العربى
فى السياسة الخارجية الفرنسية
الأستاذ
أمين البـــار
الأستاذ
منير بسكــرى


@Ahmedyassin90